



الجلسة العامة ١٣

الجمعة، ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: الأونرابل جوليان روبرت هنت (سانت لوسيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥

يانيز درنوفشيك، رئيس جمهورية سلوفينيا، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

الرئيس درنوفشيك (تكلم بالسلوفينية؛ ووفر الوفد الترجمة الشفوية إلى الانكليزية): إن الأمم المتحدة فكرة عظيمة ووجيهة، ولدتها المعاناة الإنسانية والرغبة العالمية في عالم أفضل. وبالرغم من التحديات الصعبة الكثيرة التي واجهتها خلال أكثر من نصف قرن من تاريخها، كان لها دائما دور هام تقوم به. وقد نجحت لأنها كانت قادرة على التكيف، ولأنها وجدت، في مواجهتها للعقبات الجديدة، طريقة عمل لتحقيق أهدافها، وإن لم تكن دائما للحد المنشود. وتجدد الإشارة على وجه الخصوص، إلى إنجازاتها في مجال حفظ السلام، والمساعدة الإنسانية وتطوير القانون الدولي والقيم العالمية التي يدافع عنها القانون الدولي.

والدور الذي قامت به الأمم المتحدة حتى الآن، دليل واضح على حقيقة أن ليست كل مسألة تواجه المجتمع الدولي يمكن حلها بشكل انفرادي، أو حتى ثنائي. ففي وقت يتسم بتراطبات عالمي متزايد، يتضاعف عدد المشاكل التي

الرئيس (تكلم بالانكليزية): قبل أن أبدأ أعمال

اليوم، اسمحوا لي أن أناشد الجمعية العامة مرة أخرى التعاون والتأييد فيما يتعلق باستخدام الهواتف المحمولة. أرجو أن تتأكدوا من أنها، على الأقل، في وضع الذبذبة أثناء تواجدكم بالقاعة، لأنها مثيرة للانزعاج الشديد بالنسبة للمتكلمين، وهم أشخاص سافروا آلاف الأميال ليكونوا معنا للإدلاء ببيانات، ثم يعطلون نتيجة لرنين الهواتف. أرجو أن تبذلوا قصارى جهدكم للمساعدة في هذا الأمر بالذات.

خطاب يدلي به فخامة السيد يانيز درنوفشيك، رئيس جمهورية سلوفينيا

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى

خطاب يدلي به رئيس جمهورية سلوفينيا.

اصطحب السيد يانيز درنوفشيك، رئيس جمهورية سلوفينيا، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن الجمعية

العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



يجب أن نكفل التمسك بالالتزامات الدولية لاحترام حقوق الإنسان.

اتخذ المجتمع الدولي خطوة هامة في حماية حقوق الإنسان بإنشاء المحكمة الجنائية الدولية. ونأمل مخلصين ألا تذهب أخطر الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية دون عقاب، وأن تنجح المحكمة في القضاء على تلك الجرائم عن طريق عملها المستقل.

خلال العام الماضي، كان تركيز المجتمع الدولي على العراق. وفي البداية، كشف مجرى الأحداث المتعلقة بالعراق عن قصور التعاون وصنع القرارات على المستوى المتعدد الأطراف. وتلك الأحداث توضح الآن محدودية التعامل بشكل انفرادي، بالنظر إلى التحديات الهائلة القائمة في مجال الأمن الدولي، والحدود الكامنة في النهج الانفرادي ذاته. وتعقد عملية إعمار العراق وإعادة تنشيطه يتطلب بالضرورة أوسع دعم ممكن من المجتمع الدولي والعراقيين أنفسهم. والأمم المتحدة هي الهيئة الوحيدة القادرة على أن تكون تجسيد ذلك الدعم. ويجب أن يصبح دورها في العراق أكثر نشاطا في الوقت الذي تحتفظ فيه باستقلالها. وأمم متحدة قوية ذات ولاية محددة تحديدا مفصلا هي وحدها التي سيمكنها أن تقي بالدور الذي نطلبه منها، وهو أن تكون بمثابة عامل استقرار في العراق وفي المنطقة كلها. وأداء ذلك الدور سيكون أفضل وسيلة لتكريم ذكرى ممثلي الأمم المتحدة الذين فقدوا أرواحهم بصورة مأساوية في العراق، ومن بينهم سيرجيو فييرا دي ميلو وزملاؤه. إنهم سيحيون في ذاكرتنا وأيضا في أعمالنا.

ينبغي ألا نسمح للتركيز على أكثر الأزمات ظهورا وعلى الكفاح ضد الإرهاب بأن يقودنا إلى تجاهل الأخطار الأخرى التي يتعرض لها السلم والأمن العالميين. ومثال واحد على هذا مناطق أفريقيا التي تحتاج إلى المساعدة، سواء في

لا يمكن للبلدان أن تحلها بمفردها، أو حتى بالتعاون مع عدد قليل من البلدان الأخرى. ولذلك، فإن تعددية الأمم المتحدة يجب ألا تبني على القيم التي تعزز الفائدة القصيرة الأجل لبلدان منفردة أو مجموعات مصالح. وبدلا من ذلك، يجب أن تكون متأصلة في الوعي بأن ما من أحد يمكن أن يحس بالرضا على المدى الطويل إذا كنا محاطين بأناس يعيشون في فقر مدقع وبدون حتى الضروريات الأساسية للكرامة الإنسانية. والقيم القائمة على ذلك الوعي يجب أن تصبح جزءا لا يتجزأ من مكونات العلاقات بين البلدان حيث يتزايد الترابط العالمي للجنس البشري.

وذلك الترابط العالمي المتزايد يشاهد أيضا في مجال الأمن وهو أهم الدعامات الأساسية للرفاه الإنساني. والتوترات الاقتصادية والعرقية، والدينية لم تعد قاصرة على دول منفردة أو مناطق منفردة، ولكنها يمكن أن تكون لها الآن آثار عالمية محتملة. وقد أصبح أعنف تحذير من هذا واضحاً في الاعتداءات الإرهابية ضد الولايات المتحدة. والأزمة العراقية والمناطق الأخرى التي توجد بها اضطرابات تمثل تحذيرا آخر في هذا الخصوص. وما من شك في أننا لا يمكننا أن نكون فعالين في مكافحة الإرهاب الدولي وانتشار أسلحة الدمار الشامل إلا عن طريق التعاون الواسع لبلدان كثيرة. لقد قامت الأمم المتحدة بدور مركزي في بناء تحالف دولي ضد الإرهاب، ويجب أن تواصل القيام بذلك الدور.

وبينما نكافح الشر العالمي المتمثل في الإرهاب، يجب أن نكفل أن تظل أعيننا مركزة على التمسك بالمكاسب العظيمة التي حققناها حضارتنا. وتحتل حقوق الإنسان مكان الصدارة بين هذه الإنجازات. وفي بعض الأحيان لا يمكننا تفادي معضلة هوبز المتعلقة بالتوازن بين الأمن والحريّة. ومع ذلك، يجب أن ندرك أن التضحية بالحريّة من أجل الأمن لا تسفر في كثير من الأحوال عن تحقيق أي منهما. ولذلك،

أود، عند هذه النقطة، أن أحص بالذكر الكفاح ضد فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وأرحب بحرارة بالدورة الاستثنائية للجمعية لعامة المكرسة لتلك المسألة.

إن الزيادة الموضوعية في الترابط العالمي تتطلب دوراً معززا للمنظمة العالمية. وبلوغا لهذه الغاية، يجب أن نعيد تنشيط الأمم المتحدة، وأن نكيفها لمواجهة التحديات الجديدة.

وقد أنجز الأمين العام كوفي عنان الكثير حتى الآن في مجال ترشيد عمليات الأمم المتحدة وزيادة كفاءتها. وهنئه على هذه الإنجازات وسندعم جهوده المستمرة تحقيقاً لهذه الغاية. كما نرحب ترحيباً صادقاً بعزمه إنشاء فريق رفيع المستوى من الشخصيات البارزة للنظر في التحديات التي تواجه السلام والأمن في الوقت الراهن واستعراض أداء الهيئات الرئيسية التابعة للأمم المتحدة، وذلك بهدف التوصية بطرق لتعزيز المنظمة.

وقد تم بالفعل تحديد عدد من المسائل والمقترحات المتصلة بتنشيط الجمعية العامة وإصلاحها، وهي تلقى التأييد من غالبية الدول الأعضاء، بما فيها سلوفينيا. ويلزم الآن وضعها موضع التنفيذ. واسمحوا لي كذلك بأن أؤكد مجدداً اعتقاد سلوفينيا بأنه لا بد من زيادة عدد أعضاء المجلس ليشمل ممثلين عن البلدان التي تتحمل القدر الأكبر من المسؤولية عن صون السلام والأمن الدوليين. ويجب في الوقت ذاته أن يوجد تمثيل كاف لبقية المجتمع الدولي من أجل إكساب المجلس مستوى مرضياً من المشروعية.

وبغض النظر عن التغييرات المطلوبة في أداء الأمم المتحدة، ينبغي الإشارة إلى أن كثيراً من التصورات الخاطئة عن المنظمة تنبع من الافتقار إلى المعلومات عنها. واستناداً إلى الخبرة التي اكتسبتها الأمم المتحدة حتى الآن، يجدر بها أن تنظر في توسيع نطاق شبكتها العالمية من الجامعات.

إنهاء الصراعات أو في معالجة الأسباب الجذرية لذلك الاضطراب. وحتى أفغانستان التي كانت كل الأنظار متجهة إليها مؤخرًا، حبت من عقولنا. ومع ذلك، هناك خطر واضح من أن عدم الاستقرار المزمع في ذلك البلد يمكن أن يتحول إلى حرب أهلية مدمرة. كما لا يمكننا أن نتجاهل منطقة جنوب شرق أوروبا، التي فرضت واحداً من أخطر التهديدات على السلم والأمن العالميين خلال التسعينيات. وصحيح أن منطقة جنوب شرق أوروبا يعمها السلام الآن، ومع ذلك، فإن نجاح أو فشل استقرارها في مرحلة ما بعد انتهاء الصراعات لا يزال يعتمد على مشاركة المجتمع الدولي النشطة. ولذلك، يجب أن نكرس اهتماماً كافياً للدعم السياسي والاجتماعي في تلك المنطقة.

ولا يمكن للعالم أن يستجيب للأزمة العراقية بتقليص المسألة لتصبح مسألة أمن عسكري، أو حتى بالانخراط في زيادة الطابع العسكري للأمن الدولي. ويجب أن نركز على مصدر التهديدات التي يتعرض لها الأمن الدولي. ويجب أن نعمل بجد نحو تنمية مسؤولة وسليمة لا توسع الفجوة بين الغني والفقير. ويجب أن نتحرك إلى ما يتجاوز نمطاً إنمائياً يجعل الخلافات والتوترات أسوا. وبدلاً من ذلك، علينا أن نكفل آفاقاً قوية للجميع، بما في ذلك من يعيشون فيما يسمى العالم الثالث. وعلى نفس المنوال، يجب أن تكون لدينا قواعد للتجارة الدولية تمكن أقل البلدان نمواً من استخدام مواردها فيما يحقق الحد الأقصى من الفائدة. وتهيئ المفاوضات في كانونين ينبغي أن يؤخذ مأخذ الجد. وينبغي أن تستجيب البلدان المتقدمة النمو بقبول المزيد من المتطلبات التي تطرحها البلدان النامية. وإعلان الألفية، وأهدافه الإنمائية للألفية، استجابة هامة لتلك التحديات. ولذلك، يجب أن نسهم بما نستطيع لتحقيق تلك الأهداف.

ريكاردو مادورو جويست، رئيس جمهورية هندوراس، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

الرئيس مادورو جويست (تكلم بالاسبانية):

هي المرة الأولى التي أحىء فيها إلى دار شعوب الأمم المتحدة. وهذه أيضاً لحظة حاسمة في التاريخ، فضلاً عن كونها كذلك بالنسبة للمنظمة. ومنذ أعوام قليلة، التقى المجتمع الدولي في هذه القاعة ليعيد تشكيل برنامج الألفية الجديدة. وأدرجنا مسائل ملحة وأموراً عادية في هذا البرنامج، فضلاً عن الرؤية والأهداف التي يلزم أن يهتدي بها عملنا. والواقع أن البرنامج المذكور أصبح دليلنا إلى كفالة السلام والأمن الدوليين، والحكم الديمقراطي، وضم الجهود لمكافحة أخطر الآفات التي تبتلى بها شعوب المعمورة. وبالرغم من هذا، فقد غير هجوم إرهابي جدير بالإدانة مسار برنامجنا المشترك وأجبر جميع دول العالم على إجراء تعديلات في الأولويات التي سبق تحديدها. ومن ثم أصبح الأمن محور التركيز الرئيسي والعاجل والملح للعمل الجماعي.

وترفض هندوراس الإرهاب وتدينه بجميع أشكاله ومظاهره، بغض النظر عن المكان الذي يحدث فيه وبغض النظر عن صانعيه الماديين والفكرين. وفي هذا الصدد، عانت منظماتنا، التي تقيم فيها آمال وتطلعات جميع شعوب العالم، أيضاً من رد الفعل لذلك الخطر الذي يبذر الرعب والآلام. وأود من هذا المنبر أن أعني سيرجيو فييرا دي ميلو، ضحية الظلم والكرهية التي تجعل الأخ يقتل أخاه.

وإدراكاً من هندوراس والحكومة التي رأسها لمسؤولياتنا بوصفنا عضواً في الأمم المتحدة، فقد اضطلعتنا على أكمل وجه بالتزامهما إزاء التحديات الماثلة أمامنا. ولهذا السبب فإن هندوراس اليوم طرف في عدد أكبر من الاتفاقيات الدولية الرامية على ضمان أمن سكان هذا الكوكب. وعلى الرغم من تواضع مواردنا، فقد استجبنا

وستخضع هذه المؤسسات للتشريعات الوطنية وتوفر نوعية رفيعة من التعليم تتجلى فيها روح الأمم المتحدة. وستكون لسياسة كهذه منافع عديدة. إذ سيتعلم منها الطلاب الكثير عن الأمم المتحدة، بينما تسهم الأمم المتحدة في الارتفاع بمستوى التعليم، فضلاً عن نشر قيمها الأساسية.

وقد نبهتنا العولمة إلى الاكتشاف الحيوي المتمثل في أن الجنس البشري بأجمعه مترابط في جوهره ذاته. ويجب أن نستجيب للتحديات الجديدة التي تفرضها العولمة بتعزيز جهودنا لكفالة أن تصبح القيم التي فعلت الأمم المتحدة الكثير من أجل تطويرها أيضاً عالمية، وهي السلام والأمن الدوليان، واحترام حقوق الإنسان، والتضامن وحماية البيئة. ويجب أن تواصل الأمم المتحدة أداء دور رئيسي في هذه العملية البالغة الأهمية. وتحقيقاً لهذه الغاية، علينا مسؤولية أن نجعل الأمم المتحدة قادرة على تطبيق تلك القيم، ومن ثم غرضها الرائع، فتجعل العالم بذلك مكاناً أفضل للحياة فيه.

الرئيس (تكلم بالانكليزية):

باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية سلوفينيا على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطُحِب الرئيس يانيز درنوفشيك، رئيس جمهورية سلوفينيا إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد ريكاردو مادورو جويست، رئيس جمهورية هندوراس

الرئيس (تكلم بالانكليزية):

تستمع الجمعية الآن إلى بيان لرئيس جمهورية هندوراس.

اصطُحِب السيد ريكاردو مادورو جويست، رئيس جمهورية هندوراس، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية):

أتشرف بأن أرحب باسم الجمعية العامة في الأمم المتحدة بصاحب الفخامة السيد

بمجال الإصلاح المؤسسي، واستفدنا من الدعم الذي قدمته الأمم المتحدة في هذا الصدد.

ونود أن نعرب عن امتناننا للانضمام إلى الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، الأمر الذي مكنا من زيادة تركيزنا على مكافحة تلك الأمراض إلى مستويات تاريخية.

ومرة أخرى، وبدعم من هذه المنظمة، حققنا زيادة كبيرة في برنامج وجبات الغداء في المدارس. وخلال ٢٠ شهرا بالتحديد، نجحنا في الوصول إلى ٨٠ في المائة من الأطفال الذين كانوا يذهبون إلى المدارس وهم جوعى، بعد أن كانت هذه النسبة لا تتجاوز ١٦ في المائة في البداية. ويُنفذ ذلك البرنامج بدعم من برنامج الأغذية العالمي. كما أنه يستخدم كنموذج لبرنامج يقوم من خلاله البرنامج العالمي بشراء المكونات لرؤساء البلديات وربات الأسر ليتم بعد ذلك إعداد الوجبات وتوزيعها. وتبلغ كلفة الوجبة الواحدة في إطار هذا البرنامج ٩ سنتات، وهو ما يعني أن تغذية الطفل خلال ٢٠٠ يوم دراسي تكلف ١٨ دولارا.

وقد حققنا تقدما ملحوظا أيضا في مجال الإصلاح المؤسسي، بفضل اتفاق وقعته جميع الأحزاب السياسية في هندوراس خلال العملية الانتخابية الأخيرة برعاية مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في هندوراس. ويتمثل العنصر الأساسي في ذلك الاتفاق في إنشاء محكمة عليا مستقلة. وفضلا عن ذلك، أصبح جهاز المراقبة الرئيسي في الدولة أكثر استقلالية، والهيئات الانتخابية أكثر كفاءة، ويجري تنفيذ إصلاحات أخرى ذات أهمية كبيرة للعملية الديمقراطية بغية تعزيز ثقة المواطنين في مؤسستهم.

ويشارك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضا في برنامجنا المتعلق بالحد من الفساد. وأنشأنا برنامجا طموحا لتفويض قدر كبير من سلطة الدولة في مجال المشتريات إلى

لقرارات مجلس الأمن بإيفاد بعثة ذات طابع إنساني واضح، مؤلفة من وحدة من القوات المسلحة لهندوراس، إلى العراق لكي تسهم في تعمير بلد صديق وتثبيت استقراره وتحويله إلى الديمقراطية. وبنفس الروح حددت هندوراس التزامها تجاه بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية.

إضافة إلى ذلك، فنحن نعمل جاهدين مع الجمهوريات الشقيقة في أمريكا الوسطى على إعداد خطة لمنع نشوء الإرهاب ومكافحته، فضلا عن خطة لمكافحة الجريمة المنظمة بكافة مظاهرها. كما اقترحت على رؤساء الدول والحكومات في أمريكا الوسطى مبادرات حان أوامها لزيادة تبادل المعلومات وإقامة نظام إقليمي لعمليات الاعتقال يحول دون تمتع المجرمين بالإفلات من العقاب. بمجرد عبورهم حدود أمريكا الوسطى. ويسعدني أن أبلغكم أيضاً بأننا نحن أبناء أمريكا الوسطى قد قطعنا شوطاً في جدول أعمال يكفل فرض حدود ملائمة وتوازن في الأسلحة. وسيجعل هذا في مقدورنا أن نستثمر الموارد التي يفرج عنها في المجالات الاجتماعية ذات الأولوية.

وقد فعلنا كل هذا بدون أن ننسى أو نغفل البيان غير العادي للتضامن والالتزام الذي اضطلعنا جميعاً بموجبه باستتصال الفقر والجوع. وقد انعكس التزامنا وجهودنا المركزة كما ينبغي في تقرير التنمية البشرية، الذي عرضه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مؤخراً في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. وكان اختيار هندوراس موقعا لهذا العرض شرفاً عظيماً لحكومتي وشعبي. ومن الواضح من تقرير البرنامج الإنمائي أن هندوراس استطاعت مقارنة بالمتوسطات في البلدان الأخرى أن تقلل إلى حد كبير من التفاوت في نموها الاقتصادي. وبعبارة أخرى، بالرغم من أن النمو الاقتصادي في هندوراس في الفترة التي يشملها التقرير كان قليلاً نسبياً، فإنه كان يتسم بالإنصاف إلى حد ما. كما أننا أحرزنا تقدماً ملموساً للغاية في المجالات الاجتماعية وفي

آخر في آسيا، والتي يمكن لعواقبها، إن ازدادت تفاقماً، أن تعرض العالم برمته للخطر.

ولا بد أن ترحح كفة الحكمة دائماً. ولذا، نتطلع إلى نتائج مبشرة بالخير من طاولة التفاوض. إن سلام العالم هو سلامنا. وبالتالي فإننا نلتزم باحترام وتعزيز حقوق الإنسان. ومع احترام حقوق الإنسان، تلتزم هندوراس بمكافحة مختلف الآفات التي ابتليت بها مجتمعاتنا.

واليوم، لدينا في هندوراس مشكلة خطيرة للغاية تتمثل في الجرائم التي يرتكبها الأحداث، والتي بلغت مستويات تبعث على الفزع، وتؤثر على كل مواطنينا. وفي هذا الصدد، أود أن أبرز أحد جوانب ذلك العنف. فقبل بضعة أعوام، أدى النشاط الإجرامي إلى وفاة عدد من الشبان دون سن ١٨ بشكل مفاجئ. وبالنظر إلى هذه الحالة المساوية، أنشأت حكومة بلادي لجنة رئاسية لحماية الشباب جسدياً ومعنوياً. وأمرت أيضاً بإجراء تحقيق في هذه الظاهرة، نشرت نتائجه في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢. وبالإضافة إلى ذلك، أنشأنا وحدة خاصة للتحقيق في وفاة القصر، مما يضمن عقاب مرتكبي هذه الجرائم المروعة. وفي هذا الشأن، اعتمدت هندوراس التوصيات الواردة في تقرير المقرر الخاص المعني بعمليات الإعدام بلا محاكمة أو الإعدام بإجراءات موجزة أو الإعدام التعسفي، التابع للجنة حقوق الإنسان، وقد بدأنا نلمس منه نتائج إيجابية جداً.

لقد حان الوقت لنؤكد مجدداً وبصورة قاطعة أن دولة هندوراس لا تسمح بأي شكل من الأشكال بقتل الأطفال والشباب ولا تقبل ذلك ولا تشجعه. وقد خصصنا جانباً كبيراً من مواردنا المحدودة للتخفيف من هذه الإهانة لكرامة الإنسان، ولإزالتها إن أمكن. ولا يمكن تصور أن تقوم أقلية عنيفة بأخذ الأكرية المسالمة والشريفة رهينة وتهديدها. والمجتمع المدني المنظم يشارك في هذا الجهد باسم

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمات غير حكومية أخرى، لضمان الأمانة وتجنب إغراء الفساد.

ولذا، تأتي حكومة بلادي إلى هذا المحفل العالمي بمحقات تشهد على عزمنا على الوفاء بالتزاماتنا بالحد من مظاهر عدم المساواة والاستبعاد. إلا أن هندوراس تأتي إلى هنا أيضاً على أمل في إمكانية التغلب على الوتيرة البطيئة للتنمية البشرية في العالم، لأنها ضرورة لا بد منها، من خلال زيادة التضامن الدولي وتعزيزه. ولهذا، أوجه نداءً بأن تكون فرص العولمة ومنافعها أكثر عدالة وإنصافاً للشعوب والأمم قاطبة.

وفي هذا الصدد، أود أن أشير إلى هذه المنظمة. إن الأمم المتحدة يجب أن تكون على نحو متزايد مكاناً لالتقاء الثقافات والحضارات. وتضافر الجهود ضروري لتحقيق المقاصد التي اتفقنا عليها في سان فرانسيسكو، وجسدناها في الميثاق. إننا نحتاج إلى منظمة أكثر كفاءة بحيث يمكنها التصدي للتحديات التي تواجهها الشعوب، وتكون قادرة على توجيه اختلافاتنا لخدمة القضايا السلمية التي اتفقنا عليها.

ولا شك في أن هناك حالات ملحة تتطلب اهتمامنا. فالحالة في الشرق الأوسط مثار قلق كبير لنا. ومثلما يحدث في بلاد أخرى، فإن الأفراد الذين ينحدر أحدهم من ذلك الجزء من العالم يعيشون في بلادنا في سلام. وهم، مع أبناء هندوراس، يريدون أن يصبح السلام واقعا بالنسبة للشعبين الفلسطيني واليهودي، ولغيرهما من شعوب المنطقة. إن السلام في الشرق الأوسط معلق بخيوط واهية، ومن ثم فهو محفوف بالمخاطر. ومن واجبنا أن نعزز ذلك السلام.

ونشعر بالقلق أيضاً إزاء الصراعات الدائرة على أرض القارة الأفريقية وبؤر التوتر التي تندلع من حين إلى

من قيمة ثمار كدّهم. وأود أن أشير إلى سلعة مثل البن بوصفها مثالا لعدم الإنصاف في القيمة المضافة لسلع أساسية من منطقتنا. فالأزمة التي شهدتها أسعار البن مؤخرا أدت إلى بطالة ٦٠٠ ٠٠٠ شخص في أمريكا الوسطى. وهناك أكثر من ٨٠ ٠٠٠ من صغار المنتجين، معظمهم من الفقراء من سكان المناطق الريفية، يقومون بإنتاج البن في هندوراس. وتلك ميزة كبيرة في الأوقات التي تتحسن فيها الأسعار، لأنها توفر آلية ذات كفاءة عالية للتوزيع الاجتماعي للدخل. لكن العكس هو الصحيح الآن بسبب ذلك التديني التاريخي للأسعار.

وقبل ست سنوات، وفي عام ١٩٩٧ تحديدا، قُدر أن القيمة الإجمالية لسوق التجزئة للبن بلغت ٣٠ بليون دولار. ومن هذه القيمة، عادت نسبة ٤٠ في المائة، أي نحو ١٢ بليون دولار، إلى المنتجين. واليوم، بلغت القيمة السوقية أكثر من الضعف، إذ بلغت ٦٥ بليون دولار. ومع ذلك، فإن المنتجين يحصلون الآن على أقل من نصف ما كانوا يحصلون عليه، أي ٥.٥ بليون دولار، وهو ما يعني أن نسبة ٩ في المائة فقط من القيمة السوقية النهائية هي التي تذهب إلى المنتجين. وأود أن أشدد على ضرورة إعادة توزيع فوائد العولمة وزيادة التضامن.

ولا يقتصر هذا الوضع على منتج واحد فقط من منتجاتنا التصديرية. ومعدلات التبادل التجاري الفعلية لمنتجاتنا التصديرية الرئيسية تتأمر ضد الحكم الديمقراطي، ولكن شعب هندوراس يطالب، كما قلت، بإجراءات واضحة لإعادة توزيع مكاسب العولمة وزيادة مستويات التضامن.

إن السلم والأمن الدوليين يحتاجان كل جهودنا. والموقف الذي يُتخذ إزاء الصراعات هام جدا. لذلك فإن هندوراس طرف في قضيتين أمام محكمة العدل الدولية. وفي

الأغلبية في هندوراس، وسننصح معا في الحد من مستويات الجريمة بمختلف أشكالها.

وبغية التعامل مع تلك الآفة - التي ترتبط ارتباطا وثيقا بأشكال أخرى من الجرائم الدولية، مثل الاتجار بالمخدرات والإرهاب، التي تتجاوز أسبابها حدود وطني - فإن حكومة بلادي تطلب تفهما ودعما أخويا من المجتمع الدولي. ونطالب أيضا بنفس التفهم والدعم لكي يتسنى لنا التوصل إلى اتفاقات مرضية مع صندوق النقد الدولي، مما يتيح التنفيذ الشامل لخطة ستكهولم لإعادة الإعمار والتحول في أمريكا الوسطى. ويجب ألا يظل تخفيف الدين الخارجي مجرد أقوال؛ بل يجب أن يصبح حقيقة واقعة. وبالموارد التي سيتم توفيرها نتيجة لذلك، سيتوفر لدى حكومة بلادي والحكومات التالية رأس مال بالغ القيمة لمواصلة مكافحة الفقر والأمية وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وتحقيق الأهداف الأخرى الواردة في جدول أعمال الألفية.

إن التعاون والتضامن واجب وليس عملا خيريا. إنهما التزام مفروض. وتأمل هندوراس أن تبذل جهود أكبر وأسرع كيما تصبح النسب المثوية المتفق عليها في مجال التعاون واقعا ملموسا. وإننا ندرك أيضا حقيقة أن العولمة، خاصة فيما يتعلق بازدياد التجارة الدولية، تحمل الأمل في النمو لشعوبنا. ونحن نشترك في التفاوض بشأن اتفاقية للتجارة الحرة مع الولايات المتحدة وكندا، وسنفعل نفس الشيء مع الاتحاد الأوروبي وغيره في العام القادم. ولكننا نطلب من البلدان الأكثر تقدما أن تسمح بوصول منتجاتنا إلى أسواقها التي تستفيد في الوقت الحالي من خطط حمائية بالية.

ونطالب أيضا بإلغاء الإعانات الزراعية، وبعوائد أفضل لمنتجينا الذين لا يحصلون حاليا إلا على الترتير اليسير

العزیز، السيد جولیان هنت، رئیس هذه الدورة للجمعية العامة.

بعد أن احتفلنا في عام ١٩٩٢ بمرور ٥٠٠ عام على مقاومة الهنود والسود الشعبية، ستحتفل جمهورية هايتي في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ بالذكرى السنوية المائتين لاستقلالها. وبدءاً من هذه اللحظة، ترحب أول جمهورية سوداء في العالم بكم ترحيباً حاراً في ذلك الاحتفال بالحرية. إن القيمة العالمية، وهي الحرية، التي فاز بها أسلافنا عام ١٨٠٤، يجب أن توجهنا ليلاً ونهاراً نحو السلام.

وبسبب الإبادة الجماعية التي ارتكبت ضد الهنود أولاً، ثم ضد ١٥ مليون أفريقي انتزعوا من أراضيهم الأصلية وألقي بهم مقيدين بأغلال العبودية على تراب هايتي عام ١٥٠٢، لم يكن السلام ممكناً. وأثناء قرون الإبادة الجماعية الثلاثة تلك، كانت قارتنا توفر ٧٠ في المائة من إجمالي ذهب العالم، أو ٢ ٨٤٩ طناً من الذهب قيمتها ٣٦ بليون دولار.

إن الرق هو بالطبع جريمة ضد الإنسانية. ولذلك فإن الواجب الملزم لجيلنا هو تكريس الكتاب الذهبي المخصص للتعويض ورد الحق، في متحف الحضارة.

بالأمس كان هناك اتجار بالسود. وغدا سيكون هناك احتفال بالسود - السود الأحرار، والأحرار للأبد حتى يسود السلم أخيراً.

ومن ثم، سيكون ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ احتفالاً لكل السود والبيض المحبين للحرية؛ احتفالاً وعيداً لجميع الشعوب المتعطشة للحرية والسلام. وهكذا، نود أن نمضي من هذه الذكرى السنوية المائتين للحرية إلى تحقيق ألفية السلام.

كلتا القضيتين، تسعى هندوراس إلى تحقيق العدالة بشكل سلمي. ونحن واثقون بأنه في قضية السلفادور ستكون النتيجة إيجابية إزاء حكم المحكمة لعام ١٩٩٢. وفي قضية نيكاراغوا، نشق أيضاً بأن التعريف الذي ستعتمده المحكمة الدولية فيما يتعلق بالمطالبات البحرية لكل منا سيحترم تماماً. ولقد امتثلت هندوراس دائماً بإخلاص وصرامة للأحكام الدولية. ولذلك، تأكدوا، يا سيدي، من عزمنا الراسخ على احترام قراري محكمة العدل الدولية في كلتا القضيتين.

ولا يسعني مغادرة منصة الضمير العالمي هذه قبل أن أتقدم بالتهاني إليكم، سيدي، على انتخابكم، وأتمنى لكم كل النجاح في مهامكم الحساسة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية هندوراس على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطُحِب السيد مادورو جويست، رئيس جمهورية هندوراس، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب يدلي به السيد جان - برتران أريستيد، رئيس جمهورية هايتي

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية هايتي.

اصطُحِب السيد جان - برتران أريستيد، رئيس جمهورية هايتي، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد جان - برتران أريستيد، رئيس جمهورية هايتي، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس أريستيد (تكلم بالفرنسية): يشرفني، باسم شعب هايتي، أن أحيي الرئيس وأهنيئ صديقنا وشقيقنا

وبينما أكد العلماء في مؤتمر قمة ستكهولم على انقراض ١٥٠ نوعاً من الطيور، وخطر انقراض ١٠٠٠ نوع آخر، تركز القضية الساخنة اليوم على حياة الأنواع البشرية أو انقراضها التدريجي. ويثبت ذلك وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. فهناك ٤٢ مليون مصاب في شتى أنحاء العالم؛ و ٣,١ ملايين حالة وفاة؛ و ١٣ مليون يتيم قتل الفيروس آباءهم؛ و ٦٠٠٠ شاب يصابون بالفيروس كل يوم.

إن محاولة مكافحة هذا الوباء بفعالية تعني، لا محالة، اختيار القضاء على الفقر. وقد كتبت السيدة الأولى لجمهورية هايتي قائلة إنه يتضح جلياً أن عبء الديون الخارجية والجزاءات الاقتصادية لا يمهّد الطريق لهذا الهدف، أي القضاء على الفقر.

وبالفعل ففي منطقة البحر الكاريبي وأمريكا اللاتينية، يترتب على الديون الخارجية نقل صافٍ للموارد إلى دول الشمال متوسطه ٢٥ بليون دولار سنوياً. بمعنى أن القيمة الإجمالية لتلك الديون تتجاوز نصف الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة.

وخلال هذه المسيرة الجماعية والتاريخية صوب تحقيق أهداف الألفية، نأمل أن تزداد إسهامات البلدان الغنية في التنمية المستدامة من ٠,٢ إلى ٠,٧ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي.

وقد أعرب العديد من المراقبين عن ارتياحهم لملاحظة الانخفاض في الإنفاق العسكري على صعيد العالم بأسره في العقد الأخير من القرن العشرين. فمن عام ١٩٨٥ إلى عام ١٩٩٨ انخفضت تلك النفقات من ٢١٠,٥ بلايين دولار إلى ٨٠٣,٧ بلايين دولار. ونحن نعتقد أن الانخفاض في الإنفاق العسكري والزيادة في الإنفاق على التنمية البشرية سيعززان كلا من النمو البشري والاقتصادي على حد سواء.

وفي هذا السياق، تهدف جمهورية هايتي إلى التنمية المستدامة، وإلى التمكن من تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية التي اعتمدها هنا عام ٢٠٠٠ رؤساء دول وحكومات العالم.

إن خفض نسبة سكان العالم الذين يقل دخلهم عن دولار يومياً بمقدار النصف، بحلول عام ٢٠١٥، هو تحدٍ هائل بالفعل. نعم، إنه تحدٍ هائل يتعين التصدي له، في ضوء تسارع خطى العولمة الاقتصادية.

وفي هذه المساحة الشاسعة من الحرية، التي لم نتمكن فيها للأسف من كسر أغلال الفقر المدقع حتى الآن، يستخدم أربعة أخماس سكان العالم خمس إجمالي موارد هذا الكوكب. ورغم أن الإنتاج العالمي للمنتجات الغذائية الأساسية يمثل ١١٠ في المائة من الاحتياجات العالمية، يموت ٣٠ مليون شخص من الجوع سنوياً. ولتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في هايتي، تقتضي ممارسة السلطة احترام الحريات الأساسية، والتسامح، والحكم الرشيد، ومحاربة شرور الفساد والاتجار بالمخدرات والإفلات من العقاب، والاستثمار في البشر، والأمن للجميع، وإجراء انتخابات ديمقراطية حرة ونزيهة.

ومن أجل مولد هايتي جديدة وظهور عالم أفضل، فنحن نعارض انقراض الحرية، وكذلك انقراض أنواعنا ونظمنا الإيكولوجية.

إن تدهور البيئة في منطقة البحر الكاريبي وأمريكا اللاتينية يضر ٣٠٠ مليون هكتار من الأراضي وما يقرب من ٣٠ في المائة من الشعب المرجانية. وخلال العقود الثلاثة الماضية، ومن جملة ٤٠٠ مليون هكتار من الغابات الطبيعية التي هلكت في شتى أنحاء العالم، كانت نسبة ٤٠ في المائة تقع في منطقتي البحر الكاريبي وأمريكا اللاتينية. وغني عن القول إن أفقر شريحة في شعوبنا تعاني نتيجة لذلك، ومعاناتها تؤلمنا.

وأولادها وبناتها هم ثمار الكرامة الإنسانية.

فلندعُ أن يسطع ضوء الحرية ذاك، ولندعو أن يسطع ليلا ونهارا! وبفضل ألبرت آينشتاين، نعلم أن الضوء يتكون من جزيئات وهو بذلك يعني ضمنا تدفق الفوتونات. وبفضل توسان لوفرتور، نعلم أن الحرية مصدر مشع للضوء، يشع فوتونات الكرامة والعدالة والسلام. ولندعُ أن يسطع ضوء الحرية المتوهج في جميع أنحاء العالم.

وقد حرر أسلافنا وأسلافكم العبيد من أغلالهم. فلنتوحد اليوم لنحرر العالم من أغلال الفقر غير الإنساني. وحينئذ سنرى السعادة والعدالة والسلام تسود في قلوب جميع الأمم وفي هايتي، حيث سنرحب بكم جميعا بحرارة للاحتفال بالذكرى السنوية المائتين لاستقلالنا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر السيد جان - برتران أريستيد، رئيس جمهورية هايتي، على البيان الذي ألقاه من فوره.

اصطُحِب السيد جان - برتران أريستيد، رئيس جمهورية هايتي إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد فال (السنغال)

خطاب تدلي به السيدة غلوريا ماكاباغال - أرويو، رئيسة جمهورية الفلبين

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب فخامة السيدة غلوريا ماكاباغال - أرويو، رئيسة جمهورية الفلبين.

اصطُحِبت السيدة غلوريا ماكاباغال - أرويو، رئيسة جمهورية الفلبين إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): باسم الجمعية العامة، أتشرف بأن أرحب في الأمم المتحدة بالسيدة غلوريا

وستواصل جمهورية هايتي بلا كلل مكافحة العنف والإرهاب. ومع ذلك، فهي تأمل في ألا تؤدي هذه الحاجة التي لا يمكن التحكم فيها إلى تصعيد سباق للتسلح أو انتشار الأسلحة الفتاكة في جميع أنحاء العالم.

إن الإرهاب والإرهاب البيولوجي ليسا بأي حال من الأحوال من ضرور الهلوسة. وللعيش في حرية وفي سلام يجب اجتثاث العنف أيا كان مصدره. ونتمنى أن نرى أخيرا فجر حقبة من السلام في الشرق الأوسط وفي أفغانستان وفي أفريقيا وآسيا والعراق وفي كل مكان تجلب فيه الحروب للبشرية معاناة يعجز الكلام عن وصفها. ومنذ عام ١٩٨٩، حينما انتهت الحرب الباردة، نشب أكثر من ٦٠ صراعا مسلحا راح ضحيتها مئات الألوف من الأرواح وأوجدت أكثر من ١٧ مليون لاجئ.

إن العنف والعبودية مصدر للظلام. والسلام والحرية مصدر للنور. وعالمنا يبحث عن ذلك النور. وذلك النور، شأنه شأن الحرية، لا يمكن إطلاقا الاستغناء عنه للحياة على الأرض. وهايتي، على الرغم من فقرها، وإن كانت واعية بثرواتها البشرية والثقافية والتاريخية، وتسطع من وراء ظلمات الاستعمار مثل منارة للحرية.

ولنردد جميعا بتواضع:

أول جمهورية للسود في العالم

كانت وستظل المحور الجغرافي لحرية السود.

(تكلم بالكريولية الهايتية)

هايتي هي أم الحرية،

وأولادها وبناتها هم ثمار الكرامة الإنسانية.

(تكلم بالفرنسية)

هايتي هي أم الحرية،

التي انقضت منذ بداية الألفية، تحقق الكثير، على الرغم من وجود الكثير مما يتعين إنجازه لتحقيق الأهداف التي وضعتها الأمم المتحدة للقرن الحادي والعشرين.

ويسرني أن أبلغكم أن رؤية مؤتمر قمة الألفية والأهداف الإنمائية للألفية بدأت تؤتي أكلها في بلدي حيث أهما تطبق على عملية السلام في جنوب الفلبين، في مينداناو.

وتدرك حكومة الفلبين وجهة مرور الإسلامة للتحرير والمجموعة الانفصالية الإسلامة في جنوب الفلبين أن الوصفة التي تنادي بها الأمم المتحدة هي الحل الوحيد الصحيح والناجح، وهو أن السلام شرط لا غنى عنه للتنمية الاقتصادية مثلما تمثل التنمية مكونا أساسيا للسلام. وليس هناك ما يؤدي إلى انتشار الفلبين من الفقر أكثر من السلام نفسه. ولذلك، فإننا نقوم بالتفاوض على السلام مع جبهة مرور الإسلامة للتحرير. وما فتئت حكومة ماليزيا فاعلا أساسيا في مساعدتنا على التفاوض على السلام، وإنني لشاكر لها.

وبغية استكمال هذه الجهود، بدأت الفلبين مسعاها للحصول على مركز المراقب في منظمة المؤتمر الإسلامي. وسأكون حاضرة في مؤتمر منظمة المؤتمر الإسلامي الذي سيعقد في الشهر القادم في ماليزيا وآمل في استخدام ذلك الوقت لتعزيز عملية السلام في مينداناو وتعزيز التفاهم بين جميع الأديان.

وأود أن أعتنم هذه الفرصة لكي أشكر أسرة الأمم المتحدة على دعمها للفلبين بوصفها عضوا غير دائم في مجلس الأمن للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥، وأن ألتمس دعمكم المستمر خلال الانتخابات لعضوية المجلس.

ونود أن نسهم بتجربتنا الطويلة في منظومة الأمم المتحدة، بوصفنا عضوا مؤسسا أصيلا في المنظمة. وقد شاركنا بنشاط في مبادرات المجلس الرامية إلى المحافظة على

ماكاباغال - أرويو، رئيسة جمهورية الفلبين، وأدعوها إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيسة ماكاباغال - أرويو (تكلمت بالانكليزية):

بالنيابة عن وفد الفلبين، أود أن أتقدم بخالص التهاني إلى الرئيس وأعضاء المكتب على انتخابهم لقيادة أعمال الدورة الثامنة والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة.

لقد كانت الأشهر الإثنا عشر الماضية الفترة الأكثر صعوبة وتحديا للأمم المتحدة. وقد تكوّن مجتمع من السخرية بشأن قدرة الأمم المتحدة على الخروج من ورطة التفكك والمنافسة الهدامة فيما بين القوى الكبرى، لأداء دورها الحفاز في النهوض بالسلام والأمن الدوليين والتنمية.

وبينما لا يمكن نكران أن الأمم المتحدة كانت تصارع خلال الاثني عشر شهرا الماضية، فتدهورها المتوقع كان مبالغا فيه إلى حد بعيد. فقد اتسعت الروابط الاقتصادية فيما بين الأمم وتعمقت في كثير من القطاعات. والارتباط المشترك للقرية العالمية مستمر في التعدي على الحدود السياسية التقليدية. وعلى سبيل المثال، نشب الإرهاب الدولي مخالفه بمكر في كل مكان.

وقد أظهرت تلك التطورات وغيرها من التطورات الحالية بدون الجذب المركزي الذي يوفره التعاون الدولي والشراكة من خلال الأمم المتحدة، قد ينحرف العالم في تيار التفكك. وسيزداد الأثرياء ثراء والفقراء فقرا. وستندلع الصراعات والانشقاق بالإضافة إلى التصدع السياسي والعرقى وحتى الديني. ونحن نواجه التناقض الذي يمثله عالم ينكمش عن طريق التقنية المتقدمة، وفي الوقت نفسه، يتفسخ بفعل ثغرات عدم المساواة.

وقبل ثلاث سنوات، تصدّر ١٤٦ رئيسا من رؤساء الدول والحكومات و ١٨٩ دولة من الدول الأعضاء الطريق إلى المستقبل، بإصدار إعلان الألفية. وفي السنوات الثلاث

والاجتماعات من العنف. وقد أصبح واضحا بصورة وافية أن الديمقراطية هي أكثر الشروط مواتاة لازدهار سيادة القانون.

وينبغي تضمين إنشاء آليات وبنية تحتية لسيادة القانون بوصفه جزءا أساسيا في أية استراتيجية خروج لعمليات الأمم المتحدة للسلام. وفي رأينا أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يوفر القيادة في دفع الأمم المتحدة نحو الترام أقوى بسيادة القانون في المناطق التي تدير فيها الأمم المتحدة عمليات للسلام.

وفي غضون ذلك، فإن التحديات التي يشكلها التهديد العالمي الذي يمثله الإرهاب يجري التصدي لها بفعالية من خلال التنسيق والتعاون الدوليين المتزايدين، وخاصة في مجال تبادل المعلومات وأفضل الممارسات والدروس المستفادة.

إننا نساعد بنشاط لجنة مجلس الأمن لمكافحة الإرهاب، في عملها لمكافحة شبح الإرهاب العالمي، كما أننا بصدد التصديق على الاتفاقيات الدولية الهامة بشأن الإرهاب. وفي نفس الوقت، فإنني أعمل مع غيري من رؤساء الدول لضمان التعاون المستمر في كفاحنا لتخليص جنوب شرق آسيا من خطر الإرهاب.

والمطلوب منا اليوم هو أن نوثق صلتنا مرة أخرى بالرؤية التي رسمها زعمائنا في مؤتمر قمة الألفية وغيره من المؤتمرات الدولية الأخيرة، كما ينبغي أن نفعل هذا تحت راية الأمم المتحدة.

وقد أنشئت الأمم المتحدة قبل ٥٨ عاما لكي تعمل بوصفها الحفل المتعدد الأطراف للمجتمع الدولي، للتعاون في مجاهدة التحديات. ومن الواقعي تذكّر أنه لا يوجد بلد، صغير أو كبير، غني أو فقير، يستطيع أن يشعر بالأمان أو يفكر في إمكانية أن يبقى غير متضرر من عنف الصراعات والتدهور البيئي والمعاناة البشرية. ولا بد للأمم المتحدة من الاستمرار

السلام والأمن العالميين خلال العقود الستة الماضية، سواء بوصفنا عضوا سابقا غير دائم أو بوصفنا بلدا مساهما في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، أو في المبادرات الأخرى للمجلس.

وساهمت الفلبين بنشاط بموظفين عسكريين وموظفي شرطة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في أفريقيا وآسيا والأمريكتين والشرق الأوسط وأوروبا خلال نصف القرن الماضي. ونعدّ الآن للمساهمة بوحدة للانضمام إلى أحدث عمليات الأمم المتحدة، وهي نشر قوات في ليبيريا في الشهر القادم.

وتشمل مبادئنا التوجيهية لمشاركتنا في المجلس الآتي: ينبغي مراعاة مبدأ الأمن الجماعي المنشأ بموجب الميثاق. وينبغي أن يحافظ مجلس الأمن على نهج متعدد الأطراف حيال الاضطلاع بدوره الأساسي في المحافظة على السلام والأمن الدوليين، وأن يتابع السير على هذا النهج. ولمراعاة سيادة القانون أهمية أساسية في صون السلام والأمن الدوليين.

وأؤمن بأن للأمم المتحدة دورا قويا تضطلع به في العراق، كما أرحب بمشاركة الأمم المتحدة في اقتسام العبء مع الأمم الأخرى - مثل الفلبين - التي تشارك في إعادة إعمار العراق، وأشجع تلك المشاركة.

ومن المشجع أننا اعتمدنا قرارا هاما بشأن منع الصراع في الدورة الأخيرة للجمعية العامة. وما دامت الصراعات تنشب، ستظل هناك حاجة إلى تعزيز قدراتنا لحفظ السلام وصنع السلام وبناء السلام.

ولا بد من تنشيط الأمن الدولي، الذي تعرض لتهديد كبير في التجربة الأخيرة من جانب الدول المنهارة داخليا والفاشلة، بدافع الحاجة إلى حماية الأشخاص

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يدلي به رئيس الوزراء ووزير الخارجية في مملكة تونغا.

اصطحب الأمير أولو كالالا لافاكا آتا، رئيس الوزراء ووزير الخارجية في مملكة تونغا، إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): يسرني عظيم السرور أن أرحب بصاحب السمو الملكي الأمير أولو كالالا لافاكا آتا، رئيس الوزراء ووزير الخارجية في مملكة تونغا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

الأمير أولو كالالا لافاكا آتا (تونغا) (تكلم بالانكليزية): أهنتكم، سيدي، على توليكم هذا المنصب الموقر. أود أيضا أن أعرب عن خالص الامتنان لسلفكم الفاضل، السيد يان كافان، على تفانيه والتزامه أثناء فترة رئاسته.

وأحيي القيادة الدؤوبة للأمين العام، السيد كوفي عنان، في هذه الأوقات الصعبة والمتقلبة. إنها تذكير مناسب لنا جميعا، نحن الدول الأعضاء، بما هو مطلوب منا من إخلاص للميثاق والتزام به.

وتود تونغا أن تتقدم بالتعازي الحارة إلى الأمين العام والمنظمة وكل الوفود التي تعرضت للخسارة الفادحة في الأرواح، في الهجمات التي وقعت في ١٩ آب/أغسطس، وفي الأسبوع المنصرم في مبنى الأمم المتحدة في بغداد. ونستذكر شجاعة السيد سيرجيو فييرا دي ميلو والعديد من ممن سبقوه، الذين سقطوا أثناء أداء الواجب، وهم يجسدون التزام الأمم المتحدة، وأعلى تضحياتها، من أجل عالم سلمي أفضل. وفيما نخصنا، فإن حكومتي ستدرس بتمعن الاتفاقية المتعلقة بسلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها.

إن هجمات كتلك التي وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، وضد مبنى الأمم المتحدة في بغداد، ستبقى تذكيرا

في التكيف مع الظروف المتغيرة للوفاء بالدور المتوخى لها، كما أننا نؤيد دعوة الأمين العام إلى إجراء إصلاحات في هيكل الأمم المتحدة.

إن الأمم المتحدة مؤسسة عالمية فريدة في نوعها، ويمكنها أن تضطلع بدور حفاز في مجابهة كل هذه التحديات الآن وفي المستقبل. ولذلك، يجب على كل عضو في هذه المنظمة أن يجعل الأمم المتحدة متزايدة الأهمية، وأن ينشطها لكي تصبح عاملا للتغيير معاصرا وذكيا وقوي العزيمة، مما يفيد حال البشرية.

وينبغي أن نغرس مفهوم القوة والعظمة، لا من حيث القدرة على تحقيق السيطرة على الآخرين أو المحافظة على هذه السيطرة، بل من حيث قدرة الأمم على العمل مع الآخرين لمصلحة المجتمع الدولي بأسره.

ونحن نفضل قوة توافق الآراء التي يكمن فيها مستقبل سلام العالم وأمنه ورفاهه.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيسة جمهورية الفلبين على البيان الذي أدلت به من فورها.

اصطحبت السيدة غلوريا ماكاباغال - أرويوا، رئيسة جمهورية الفلبين، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

خطاب يدلي به صاحب السمو الملكي الأمير ألوكالالا لافاكا آتا، رئيس الوزراء ووزير الخارجية في مملكة تونغا

وقد كان ذلك تذكيرا مناسباً لنا، بينما تشرع الدول الجزرية الصغيرة النامية في تنفيذ الفصل السابع من الخطة التنفيذية لجوهانسبرغ. ويشيد هذا الفصل بالتحديد، بين أمور أخرى، إلى استعراض العشر سنوات لبرنامج عمل بربادوس، والذي سيجري في موريشيوس في العام ٢٠٠٤.

وتونغا يحدوها الأمل، سيدي الرئيس، في أن تكون هذه الدورة، تحت رئاستكم بالذات معلما محفزا على توليد مزيد من الزخم للإنجازات التي تحققت في جوهانسبرغ في العام الماضي، وللجهود والمساعدات الوطنية للدول الجزرية الصغيرة النامية في تحقيق التنمية المستدامة. وسوف نستمر في صقل أولوياتنا واحتياجات قدراتنا على الاستفادة الأفضل من المساعدات المالية والتكنولوجية المتاحة. ومن أمثلة ذلك، محاولتنا لتحسين خدمات النقل الجوي ونقاط الوصل لخطوط الملاحة الجوية الدولية، للتغلب على ما وصف بأنه "طغيان المسافات" في منطقتنا، عن طريق دخولنا كأحدث طرف في الاتفاق المتعدد الأطراف لتحرير النقل الجوي الدولي.

إن الأنشطة الإقليمية المتصلة بجهودنا في مجال التنمية المستدامة تشمل اجتماع قمة منتدى زعماء اليابان وجزر المحيط الهادئ لعام ٢٠٠٣، بين الدول الأعضاء في منتدى جزر المحيط الهادئ، بما فيها تونغا، واليابان، حيث تناقش وتعالج المسائل الإنمائية المشتركة. وأشيد باليابان على التزامها المستمر إزاء تونغا والمنطقة من خلال تلك العملية، وأتطلع إلى نتائج مثمرة لمبادرة أوكيناوا.

وأشيد كذلك بمبادرة رئيس فرنسا، السيد شيراك والزيارة التي قام بها إلى منطقة المحيط الهادئ مؤخرا هذا العام. فقد كانت مؤشرا مشجعا ووضعت أساسا متينا للمزيد من الحوار والشراكة في المسائل الإنمائية. وأتطلع إلى المشاركة في اجتماع القمة القادم في باريس.

منبها لنا جميعا بالحاجة الدائمة إلى اليقظة والقوة لمكافحة الإرهاب.

وما زال قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) هو المنارة التي توجه أنشطة حكومي في تطوير وتحسين التدابير الملائمة لتعزيز امتثالنا لأحكام القرار. وتستمر تونغا في تأييدها لعمل لجنة مكافحة الإرهاب، وقد قدمت حتى الآن جميع التقارير القطرية اللازمة التي طلبت منها. ونعرب عن امتناننا للجنة ومجلس الأمن على الصبر الذي يتحليان به.

وبعد دراسة متعمقة لاتفاقيات الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، أصبحت تونغا الآن طرفا في جميع الصكوك البالغ عددها ١٢، ولكن مجرد الانضمام إلى الصكوك ليس كافيا. وستظل هناك حاجة، بالنسبة لبلدان صغيرة مثل بلدي، لمواصلة اتخاذ خطوات ملموسة لتنفيذ هذه الالتزامات بصورة كاملة وفعالة. وقد عززنا الإطار التشريعي، واتخذنا تدابير أخرى لتنفيذ الالتزامات على الصعيد المحلي. ونواصل المشاركة في الأنشطة الوطنية والإقليمية الرامية إلى مساعدة بلدان، كتونغا، في تنفيذ تدابير قادرة على الاستمرار في مكافحة الإرهاب. إن المساعدات المستمرة من شركائنا الإنمائيين التقليديين وغيرهم من المنظمات مثل الكومنولث والأمانة العامة لمنتدى جزر المحيط الهادئ، كانت نعمة لنا في هذا المجال.

وفي العام الماضي، أشرت إلى معالم الطريق إلى التنمية، وهي: مؤتمر قمة الألفية، والدوحة، ومونتيري وجوهانسبرغ. فهذه المعالم مجتمعة، مع غيرها من نتائج قمم ومؤتمرات الأمم المتحدة، أعطت الأمل والرؤيا لتطلعاتنا الإنمائية المشتركة. ومع أن نتائج كانكون مؤخرا قد لا تكون مشجعة، إلا أنها أكدت الأهمية الحاسمة لتنفيذ نتائج تلك المعالم على طريق التنمية.

ومعالجة ذلك الخطر على الصحة العامة. وأشيد كذلك، باعتماد المؤتمر العام لمنظمة الصحة العالمية مؤخرا الاتفاقية الإطارية لمكافحة التبغ، التي أصبحت تونغا أحد الموقعين عليها بدءا من يوم أمس.

وقد أسعدني أن طلبت مني حكومة جزر سليمان، ووزراء خارجية من متدى بلدان جزر المحيط الهادئ، المساهمة بقوات عسكرية وأفراد شرطة من تونغا للبعثة الإقليمية لتقديم المساعدة لجزر سليمان، من أجل استعادة حكم القانون والنظام. وقد ساعدت هذه البعثة الحكومة في جزر سليمان على معالجة مختلف الشواغل الملحة، كوضع تدابير جديدة للتصدي للتحديات الاقتصادية والإنمائية الهائلة التي تواجهها الآن.

وهذا الجهد الذي أيدته ١٦ دولة عضوا في متدى جزر المحيط الهادئ، يمثل شهادة على ما يمكن أن تفعله منطقة ما في المحافظة على السلم في جزئها من العالم. وقد ساهمت كل دولة عضو في المتدى في تلك البعثة بقدر إمكاناتها. وهذه المساهمات مجتمعة، بالإضافة إلى الموارد والقيادة التي وفرتها استراليا ونيوزيلندا، مستمرة في إعطاء نتائج طيبة. ولم تكن هذه البعثة هي الجهد الإقليمي الأول في مجال الأمن. وقد يسهل على البعض النظر إلينا كشيء صغير جميل، ولكننا أيضا نؤدي دورنا في العديد من ميادين التعاون.

إن تونغا تعرب عن تأييدها المستمر والكامل لعمل مجلس الأمن وللدعوة إلى التنفيذ الكامل لقراراته لضمان السلام الدائم في مناطق الصراع. وفي الشرق الأوسط، فإن التعايش السلمي الدائم لدولتين تعيشان جنباً إلى جنب في حدود آمنة ومعترف بها، سيقى صعب المنال بدون توقف دوامة العنف، وعودة الحوار البناء.

ويمثل العراق خلفية مظلمة بالنسبة للأمم المتحدة. وأحد الدروس المستفادة من أحداث ١١ أيلول/سبتمبر

وكدولة محيطية نامية، نبقى مهتمين بالتطورات الجارية في شؤون المحيطات وقانون البحار. وكما ذكرت سابقا، دخلت تونغا طرفا في جميع اتفاقيات الأمم المتحدة بشأن الإرهاب بما في ذلك المتعلقة منها بالملاحة البحرية.

وكما هو الحال دائما، نقدر الأعمال والقرارات التي اتخذتها هذا العام الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، والسلطة الدولية لقاع البحار، وما أنجزته عملية الأمم المتحدة الاستشارية غير الرسمية من عمل ودور في اجتماعها الرابع.

ويسعدني أن الاجتماع غير الرسمي الثاني الذي عقدته مؤخرا الدول الأطراف في اتفاق الأمم المتحدة بشأن الأرصد السميكية، أسفر عن إقرار سيمكن من التنفيذ الفعلي للفصل السابع من الاتفاق، مع توجيه اهتمام خاص إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية وتطلعاتها في مجال مصائد الأسماك. وفي هذا الصدد، نحث الدول الأعضاء على أن تصبح أطرافا في هذا الاتفاق المهم.

وكما أكدنا خلال الجلسة الاستثنائية الرفيعة المستوى المعقودة يوم الاثنين، ٢٢ أيلول/سبتمبر، فإن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز يظل تحديا منهكا للتنمية والصحة العامة بالنسبة لنا جميعا، وخاصة في مجتمعات الجزر الصغيرة والناشئة. وترحب تونغا بعمل الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، والتمويل الذي أقره مؤخرا لمساعدة تونغا وغيرها من بلدان المنطقة. وسيكون ذلك التمويل مكملا لاستراتيجياتنا وخططنا الوطنية لمكافحة هذه الآفات.

وفي وقت سابق من هذا العام، اتخذت حكومتي التدابير التشريعية والإدارية والوقائية الضرورية ضد انتشار مرض التهاب الرئوي الحاد (سارز). وأشيد هنا بالجهود الحثيثة لمنظمة الصحة العالمية والتزامها القوي بمكافحة

السيد فيكرميسينغي (سري لانكا) (تكلم بالانكليزية): اسمحو لي بأن أعرب عن التهاني للرئيس بمناسبة انتخابه الإجماعي الذي يستحقه بجدارة رئيساً للجمعية العامة في دورتها الثامنة والخمسين. إن هذه فترة صعبة بالنسبة لأي شخص يتولى رئاسة الجمعية العامة، وأتمنى له كل نجاح. وأود أن أشكر أيضاً السيد يان كافان ممثل الجمهورية التشيكية على عمله المثالي رئيساً للدورة الماضية.

العام الماضي، عندما خاطبت الجمعية العامة، أشرت إلى بدء عملية السلام في سري لانكا، ووعدت بأن أبلغ عن التقدم المحرز فيها. ويرجع الفضل في التقدم المحرز في عملية السلام في سري لانكا إلى أننا توقعنا عن الكلام عن الكلام إلى بعضنا بعضاً، وبدأن الكلام فعلاً. وكنا محظوظين، لأن المجتمع الدولي لم يتكلم فقط عن مساعدتنا، وإنما ساعدنا فعلاً.

في الانتقال من الصراع إلى السلام في سري لانكا، بدأنا تغييراً أساسياً في السياسة والاستراتيجية. وتحولنا من المواجهة إلى التفاوض، محددين الأسباب الجذرية للصراع ومعترفين بها. وقصة النجاح التي بدأت تمثلها سري لانكا بسرعة تبين أيضاً قيمة دعم المجتمع الدولي عندما يعمل بشكل منسق. وكون المجتمع العالمي، إذ يتحرك بهدف مشترك، يمكن أن ينجح في إعادة إحلال السلام، والديمقراطية والازدهار، تجلّى بوضوح في تجربة سري لانكا. فبعد ٢٠ عاماً من الصراع، يتمتع شعبنا الآن بشمار ٢٠ شهراً من السلام.

لقد كان دور المجتمع الدولي في تمكيننا من الانتقال من الحرب إلى السلام دوراً بارزاً. وأسفر دور الميسر الذي قامت بها النرويج عن الجمع بين الحكومة ونمور تاميل إيلام للتحرير في عدة جولات من المفاوضات. وإعلان الرئيسة تشاندريكا كوماراتونغا المستمر عن الالتزام بحل سياسي

٢٠٠١ والعراق، ليس فقط أن المنظمة في حاجة إلى الإصلاح، بل أيضاً أن هذا الإصلاح عاجل وضروري. وكما قلت في خطابي في جمعية الأمم المتحدة للألفية قبل ثلاث سنوات، فإن مجلس الأمن في حاجة إلى إصلاح. وبدون ذلك، سيكون علينا أن نتعامل مع حقائق عالم اليوم بوسائل وآليات الأمس. وما زلت أؤيد باستمرار الدعوة إلى إصلاح المجلس من خلال زيادة عدد أعضائه الدائمين وغير الدائمين. وبالمثل، أؤيد دعوة رئيس الجمعية العامة إلى هذه الجمعية بأن تتحول إلى جمعية تتسم في عملها بالمبادرة النشطة والأفعال. ولنأمل في أن يبرز شيء ملموس بين هذه الدورة للجمعية العامة والدورة القادمة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء ووزير خارجية مملكة تونغا على البيان الذي أدلى به.

اصطحب الأمير أولو كالالا لافاكا آتا، رئيس وزراء ووزير خارجية مملكة تونغا من المنصة.

خطاب يدلي به دولة الأونرابل رانيل فيكرميسينغي، رئيس وزراء جمهورية سري لانكا الاشتراكية الديمقراطية

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه رئيس وزراء جمهورية سري لانكا الاشتراكية الديمقراطية.

اصطحب الأونرابل رانيل فيكرميسينغي، رئيس وزراء جمهورية سري لانكا الاشتراكية الديمقراطية، إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): يسرني غاية السرور أن أرحب بدولة السيد رانيل فيكرميسينغي، رئيس وزراء جمهورية سري لانكا الاشتراكية الديمقراطية، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

وفي الوقت نفسه، فإن جهودنا الجماعية، التي أيدها المجتمع الدولي والوكالات المتعددة الأطراف تأييدا كبيرا، لتقدم الغوث، وإعادة التأهيل والتنمية في المناطق المتأثرة بالصراع من البلاد، تتقدم بخطى حثيثة. والنمو الاقتصادي يسير إلى الأمام من معدل نمو - ١ في المائة في عام ٢٠٠١ إلى معدل محتمل قدره ٦ في المائة هذا العام. والسياحة في رواج.

تلك كانت قصة سري لانكا حتى الآن. وفي الماضي القريب، كانت هناك بالفعل بعض قصص النجاح أيضا في الأمم المتحدة: في هايتي، والصومال، وأنغولا، وكوسوفو وتيمور ليشتي. لكنها غير كافية.

إن الأمم المتحدة تمثل مفهوما فريدا للنظام الدولي، وضعته قوى التحالف لمجابهة التحديات التي كان يتعرض لها السلم والأمن والتنمية والديمقراطية في أعقاب الحرب العالمية الثانية. وقد قال الرئيس روزفلت، في حديثه الإذاعي عشية عيد الميلاد سنة ١٩٤٣، إنه ما دامت بريطانيا وروسيا والصين والولايات المتحدة متضافرة في تصميمها على حفظ السلام، فلن تكون هناك إمكانية لأن تنهض دولة معتدية لبدء حرب عالمية أخرى.

لكن العالم الذي تطالب الأمم المتحدة بتمثيله اليوم، عالم متغير إلى حد يتعذر تقديره. ومشاكل اليوم، كما ذكرنا الأمين العام، لا تحترم حدودا أو قوانين. وانتشار أسلحة الدمار الشامل، والتدهور البيئي، والتغريب والاستبعاد، والصراع، والإرهاب العالمي، والمرض والفقر المتوطن في مقدمة تلك المشاكل. ومما لا مفر منه، أن الأمم المتحدة تظل، الحفل المركزي الذي لا غنى عنه الذي يمكننا أن نتصدى فيه بشكل جماعي وديمقراطي للتحديات التي نواجهها مواجهة مشتركة.

لكن الأمم المتحدة تعاني من إجهاد هائل. وهذا الإجهاد نابع من هيكل المنظمة نفسها. ونتيجة لذلك، يجري

لا يمكن أن يقدر بثمن. وقيمة الدعم المعنوي والمادي الذي قدمه ولا يزال يقدمه لنا داعمونا الرئيسيون الآخرون - الهند والاتحاد الأوروبي واليابان وكندا والولايات المتحدة، إلى جانب المؤسسات المتعددة الأطراف التابعة للأمم المتحدة وسائر المجتمع الدولي - لا يزال يكفل لنا تقوية وتطوير جهودنا لتوطيد السلام وصونه.

وفي تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، أيد شركاؤنا الدوليون ووافقوا، في أوصلو، على تحول نموذجي في السياسة، عندما قبلت الحكومة ونمور تاميل إيلاي للتحرير أن يتضمن النظام السياسي المقبل في سري لانكا التحرك نحو نظام حكم اتحادي تُكفل فيه وحدة البلد وسلامة أراضيه. ومرة أخرى، في طوكيو في حزيران/يونيه من هذا العام، تعهدت ٥٢ دولة، و ٢١ وكالة متعددة الأطراف، كثير منها من منظومة الأمم المتحدة، بتقديم دعمها إلى جهود سري لانكا من أجل السلام، وبرامج الإصلاح والتنمية. وبلغت المساهمات المالية الكبيرة التي لا مثيل لها ٤,٥ من بلايين الدولارات خلال فترة أربع سنوات. وتلك أحداث تمثل معالم بارزة على الطريق تؤكد قيمة العمل الدولي وقوته.

ومع ذلك، لا بد من أن أبلغ الجمعية بأننا، كما هو الحال في كل المفاوضات في أية عملية سلام، نجد أنفسنا اليوم نواجه عقبة مؤقتة في المحادثات. وفي غضون الأسابيع القليلة المقبلة ينبغي أن نعرف نتائج استعراض شامل تقوم به نمور تاميل ردا على المقترحات التي قدمناها من قبل بخصوص ترتيب إداري مؤقت لشمال وشرق بلادنا. وكون الأمر يتطلب منهم كل هذا الوقت والجهد يمكن اعتباره علامة إيجابية. ونحن بدورنا سننظر بشكل إيجابي إلى المقترحات التي تطرحها نمور تاميل، وسنبذل قصارى جهدنا للحفاظ على عملية السلام وجعلها تضي قدما نحو خاتمة ناجحة.

وأى إصلاح لا بد وأن يكون جذرياً، وهكذا ففي هذا العالم الذي قد تغير، وصار يختلف كثيراً عن العالم الذي دعيت الأمم المتحدة لخدمته في عام ١٩٤٥، يمكن للأمم المتحدة أن تمتلك القدرة على التعامل مع الحرب والفقر وحقوق الإنسان والإرهاب ومع بيئة تغيرات تغيراً ملحوظاً وأصبحت أسلحة الدمار الشامل رمزاً من أقوى رموزها. وعلينا أن نتجاوز الخطابة والتغييرات السطحية إلى الجراحة الرئيسية إذا أردنا أن نقهر التحديات الماثلة في المستقبل. فليست الخطابة بديلاً عن العمل الحاسم. والنشاط المحموم ليس بديلاً عن العمل المتضامر، واتخاذ القرارات لا يحدث فارقاً ملموساً في حياة شعوبنا اليومية. وفوق كل شيء، نتذكر أن التقاعس ذاته قرار عمدي وقرار مدروس بالامتناع عن عمل أي شيء. وينبغي ألا نضارع عصبية الأمم في عجزها إزاء مسألة الحبشة.

فالمشاكل التي نواجهها في الوقت الراهن تضطرننا إلى التصدي بشجاعة وحزم لأوجه القصور الأساسية التي تعتور مؤسساتنا وعملياتنا الدولية.

وقد شهد هذا العام الاجتماع المبشر بالخير لثلاثة أحداث حددت حتى الآن النظام السياسي والمالي والاقتصادي لعالمنا. وأشار إلى دورة الجمعية العامة الحالية، واجتماع وزراء المالية في مؤسسات بريتون وودز، والمناقشات التي جرت في كانكون بشأن إعادة ترتيب نظام التجارة العالمية. وفي الاجتماعات الثلاثة جميعاً كانت الدعوة للإصلاح الهيكلي ملحة تفرض نفسها فرضاً. فقد ولدت الجهات الثلاث: الأمم المتحدة وتوأما بريتون وودز والاتفاقية العامة للتعريف والتجارة، من الأذى ومن التفسخ اللذين خلفتهما الحرب العالمية الثانية. وخدمت قضايانا الكثيرة بطرق مختلفة على مدى ما يزيد على ٥٠ عاماً، أحياناً بنجاح محدود، وأحياناً في يأس من عجزها عن التعامل الفعال مع المشاكل الأساسية المعاصرة. وبعد الأزمنة

التشكيك في كفاية وفعالية القواعد والأدوات التي وضعت منذ أكثر من ٥٠ عاماً لجلب النظام والرشد إلى الساحة الدولية بعد الحرب العالمية الثانية. وانعدام الأهمية الظاهر الذي تتسم به القواعد والمؤسسات الحالية المتعددة الأطراف في التعامل مع مشاكل اليوم المتنوعة يستدعي اهتمامنا العاجل. وهو، وفقاً لكلمات الأمين العام، يتحدى قدرتنا على "التعامل مع أقل المسائل صعوبة والقيام بهذا بشكل فعال" ومن ثم، فإن الأساس المنطقي للإصلاح - وهو ملح وإجباري وجذري - لا يمكن تجنبه؛ لأن الكلمات دون عمل لا معنى لها، كما تعلمنا في سري لانكا بعد أن دفعنا الثمن غالباً.

ولنأخذ القضايا العويصة التي تحيط بالعراق مثالا على ذلك، هناك أعضاء في القاعة اليوم يعتقدون بانفعال أن الولايات المتحدة وحلفاءها كانوا مخطئين عندما تدخلوا في العراق. وهناك من يشعر منا بأن الولايات المتحدة وحلفاءها لم يكن أمامهم من خيار سوى التدخل، وأن فشل الأمم المتحدة هو الذي خلق الحاجة إلى رجل شرطة عالمي، حتى وإن كان ذلك عن غير رغبة.

ولكن العراق يمثل أكثر من تباين في وجهات النظر بشأن مسألة كبرى. فهو يبين أوجه القصور في نظام الأمن الجماعي الحالي، وهو نظام لاتخاذ القرارات تعامل مع مسألة العراق على مدى أكثر من عقد من الزمان بدون حل وأحدث جموداً في لحظة حاسمة للغاية.

وقد دفعت الأمم المتحدة بالفعل ثمناً رهيباً لذلك. فالهجوم على مقر الأمم المتحدة في بغداد لم يحرم المجتمع العالمي من عدد من أكثر خادميهِ تفانياً وأكثرهم موهبة فحسب بل رفع إلى الصدارة مسائل تتعلق بالولايات المنوطة بالأمم المتحدة من قبل الدول الأعضاء فيها. وهي تمثل بلا شك تحدياً مباشراً، وتحدياً لا بد من مواجهته.

أما أنا فأود من ناحيتي أن أقترح قيام الأمين العام وفريق منتقى بعناية من الزعماء السياسيين أنفسهم بإعداد توصيات لإصلاح الأمم المتحدة. ويمكن أن تُعرض توصياتهم على دورة استثنائية للجمعية العامة، يحضرها رؤساء الدول أو الحكومات.

وأقترح ألا يتجاوز الإطار الزمني لهذه المسألة ما كان عليه لدى مولد الأمم المتحدة، منذ ٥٨ عاماً.

وختاماً، لعنا نذكر أنفسنا بأن ١١ أيلول/سبتمبر كانت صيحة إيقاظ أليمة لنا جميعاً. وكان ١٩ آب/أغسطس صيحة إيقاظ أليمة للأمم المتحدة.

وأماننا فرصة تاريخية لبناء أمم متحدة جديدة. بمن نحظى بشرف تمثيلهم، حيث التزاهة لا تعتمها الدبلوماسية، وحيث الواقعية تحل محل الخطابة، وحيث الفعل يحل محل المعاهدات.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر باسم الجمعية رئيس وزراء جمهورية سري لانكا الاشتراكية الديمقراطية على البيان الذي أدلى به من فوره.

خطاب الأونرابل توييليا سايليلي ماليلياغاي، رئيس الوزراء، ووزير الخارجية والتجارة في دولة ساموا المستقلة

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس الوزراء، ووزير الخارجية والتجارة في دولة ساموا المستقلة.

اصطُحِب الأونرابل توييليا سايليلي ماليلياغاي، رئيس الوزراء، ووزير الخارجية والتجارة في دولة ساموا المستقلة، إلى المنصة

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): يسرني كثيراً أن أرحب بدولة الأونرابل توييليا سايليلي ماليلياغاي، رئيس

الآسيوية، تعرضت مؤسسات بريتون وودز للتمحيص الدقيق، واليوم نناقش كيف يمكن أن يكون للبلدان النامية قدر أكبر من التأثير في صناعة قرارها.

وتوضح التجربة التي حدثت في إطار جولة الدوحة لمنظمة التجارة العالمية وفي كانكون أكثر من ذي قبل المشاكل التي تواجهها. فلم يكن أحد ينتظر أن يتمخض اجتماع كانكون عن صيغة متفق عليها. ولكنه لم يكن من الضروري مع ذلك أن ينتهي بالانهيار.

وقد حدد تقرير الأمين العام كثيراً من عيوب النظام التي تلزم معالجتها. وتقدم متكلمون آخرون أيضاً بمقترحات في هذا الصدد. وفي هذه المرحلة، أود أن أذكر أن أي زيادة في عدد أعضاء مجلس الأمن نتيجة للإصلاحات يجب من وجهة نظرنا أن تتعلق بعدد محدود، ويجب أن توفى آسيا حقها. فقد أغفل ذلك الحق في عام ١٩٤٥.

ومع أن الكثيرين قد حثوا على إجراء إصلاح جذري لهيكل الأمم المتحدة لزيادة قدرته على الاستجابة للتحديات التي تواجه تعددية الأطراف في الوقت الراهن، يتردد الغالبية في اقتراح أفكار عملية وقابلة للتنفيذ في الوقت ذاته. وأرى أن الوقت قد حان لقبول جميعاً من حيث المبدأ قيمة هذه المؤسسة، أي الأمم المتحدة، والهدف الذي تجسده حتى نفكر خارج الصندوق المغلق، أي نفكر على نحو يتسم بالابتكار والتخيل والتجديد.

وإذا كان لي أن أقترح نهجاً، فإنه سيكون من نوع الرجوع إلى جذورنا. فقد أعدت الخطوط العامة للأمم المتحدة في دومبارتون أوكس في آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر ١٩٤٤ وأتفق عليها في يالطا في شباط/فبراير ١٩٤٥ على مستوى رؤساء الحكومات. وجرى التوقيع على الميثاق في الاجتماع النهائي في سان فرانسيسكو، في حزيران/يونيه ١٩٤٥. وأُنجز كل ذلك فيما لا يزيد عن ١٠ أشهر.

وتضم ساموا صوتها إلى الأصوات التي أدانت الهجوم الإرهابي الفظيع على مكاتب الأمم المتحدة في بغداد في الشهر الماضي، والذي أودى بحياة العديدين من موظفي الأمم المتحدة، بمن فيهم المفوض السامي المرموق لحقوق الإنسان، السيد سيرجيو فييرا دي ميلو. وباسم حكومة وشعب ساموا أتقدم مرة أخرى بأحر التعازي للأمين العام ولأسر الذين فقدوا أرواحهم أو الذين أصيبوا في هذا الحادث الفظيع.

الإرهاب جريمة ضد الإنسانية وهو يتعارض مع القيم الأساسية للأمم المتحدة. وتقتضي الأنشطة الإرهابية في جميع أنحاء العالم رداً دولياً مستمراً ومتضافراً. ويجب على الدول أن تكون مصممة في الجهود الوطنية والجماعية التي تبذلها لمكافحة الإرهاب بجميع أشكاله. وأؤكد مجدداً على دعم ساموا القوي لقرارات مجلس الأمن المتعلقة بمكافحة الإرهاب. فهذه القرارات توفر دليلاً واضحاً على تصميمنا على قمع الأنشطة الإرهابية، بما فيها الأنشطة المتعلقة بالتدريب والحركة الدولية والتمويل. وفي هذا الميدان، تواصل ساموا العمل على جعل سياساتها وتشريعاتها المحلية متمشية مع عمل لجنة مكافحة الإرهاب، كما تواصل المشاركة بفعالية في تدابير الأمن الإقليمية التي يجري اتخاذها في منطقة المحيط الهادئ.

نشيد بالأمين العام كوفي عنان على تصميمه والجهود التي يبذلها لإعمار العراق. ونحن ندرك التعقيدات الجمة التي تكتنف بها هذه المهمة والعقبات الهائلة التي تعترض سبيلها. ولكن يجب أن يظل الالتزام الأساسي والعمل قائمين لتوفير المساعدة الإنسانية، واستعادة القانون والنظام أيضاً. كما نؤمن إيماناً راسخاً بأن استمرار الوجود في العراق يجب أن يتم بموافقة كاملة من مجلس الأمن. إننا نصلي من أجل السلام والأمن في العراق ونأمل أن تعاد إلى الشعب العراقي سيادته في أقرب وقت ممكن.

الوزراء، ووزير الخارجية والتجارة في دولة ساموا المستقلة، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد ماليليغاوي (ساموا) (تكلم بالانكليزية):

تعرب ساموا عن ترحيبها الحار بانتخاب السيد جوليان هونتي الموفق، نظراً لما يتسم به من روح القيادة في منطقتة وبين مجتمع الدول الصغيرة الذي ننتمي إليه. ولعلي أيضاً أعرب عن تقديري للرئيس جان كافان، من الجمهورية التشيكية، لإدارته الفعالة شؤون الجمعية خلال الدورة السابعة والخمسين.

لقد وقعت أحداث غير مسبوقة منذ اجتمعنا في العام الماضي امتحنت الأساس الذي تقوم عليه منظماتنا ذاته. لذلك ثمة أهمية عاجلة في أن نعلن نحن الأعضاء من جديد ثقتنا بمقاصد الأمم المتحدة ومبادئها. ويلزم أن نؤكد، سواء بالالتزام أو بالعمل، دعمنا لحقوق الإنسان الأساسية وللتعايش السلمي بين الدول.

ونطاق التحديات الذي يواجه المجتمع الدولي الآن في عالمنا الآخذ بالعمولة والمتربط يتطلب أن تتحد الدول على سلوك مشترك. فلا أمل لنا إلا من خلال التعاون والجهود المشتركة المتعدد الأطراف في أن نضمن بفعالية حقوق الإنسان ونحقق السلام والأمن والعدالة الاجتماعية والاقتصادية للجميع. لذلك ترى ساموا أن الأمم المتحدة لا تزال مهياً بشكل فريد لالتماس المبادرات العالمية والتنسيق بينها تحقيقاً لهذه الأهداف.

ولتحقيق هذه الغاية، تدعم ساموا بقوة الجهود التي يجري بذلها لإصلاح وتحديث الأمم المتحدة. وهذا يقتضي إجراء تغييرات أساسية في الجمعية العامة ومجلس الأمن، كليهما، وكذلك في هيئات منظومة الأمم المتحدة الأخرى. ونحن بكل تأكيد نؤيد زيادة عدد الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن بحيث تضم هذه العضوية دولاً مثل ألمانيا واليابان.

أن تحقق هذه المحكمة مقصدها بالكامل، يجب بذل كل جهد لضمان نزاهتها في محاكمة الذين يرتكبون أعمال إبادة جماعية وجرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب. ولذلك، تستحق هذه المحكمة الدعم الكامل لإعطائها القوة النابعة من الطابع العالمي وسيادة القانون. إننا نتطلع إلى قيامها بخدمة الإنسانية.

تؤكد ساموا مجدداً التزامها بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية التي جرى التعهد بها قبل ثلاث سنوات في هذه القاعة بعينها. وفي حين أنه تم اتخاذ إجراءات عديدة، يتضح من تقرير الأمين العام أنه لا يزال هناك الكثير مما يجب عمله. والأهداف التي حددت عام ٢٠١٥ لتحقيقها جميعها والمتمثلة بتقليص الفقر إلى النصف، ووقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وتوفير التعليم الابتدائي على صعيد عالمي، والحد من تدهور البيئة لا يزال بالإمكان تحقيقها في فترة اثني عشر عاماً المتبقية. وليتسنى تحقيق ذلك، يجب أن تحسن الدول الزخم السياسي الذي أبدته في السنوات الثلاث الماضية، وأن تفي بوعودها.

استضافت ساموا مؤخراً الاجتماع الإقليمي لدول المحيط الهادئ كجزء من العمل التحضيري للاجتماع الدولي الذي سيعقد في العام القادم في موريشيوس لاستعراض تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية. وهذا العمل التحضيري المستمر في الدول الجزرية الصغيرة حيوي لإجراء استعراض شامل.

وسيوفر هذا الاجتماع الدولي الذي سيعقد في العام القادم فرصة فريدة للمجتمع الدولي لتقييم ما أُحرز من تقدم حتى الآن، ولتركيز الاهتمام على الميادين التي لم تتحقق فيها النتائج التي كانت متوقعة. والأهم من ذلك أنه ينبغي أن يحدد الاستراتيجيات العلاجية والموارد اللازمة لمساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية على تحقيق التنمية المستدامة.

إن أكثر ما يقلق ساموا هو انتشار أسلحة الدمار الشامل - الكيميائية والبيولوجية والنووية. وتصميم بعض البلدان على محاولة إخراج هذه الأسلحة - لا سيما الأسلحة النووية - إلى حيز الوجود مدعاة للجزع وتهديد خطير للسلم والأمن الدوليين. ويجب تقوية وتنفيذ الصكوك المتفق عليها دولياً المتعلقة بالحد من تصنيع ونقل ونشر أسلحة الدمار الشامل. وقبل كل شيء، يجب على الدول الأطراف أن تتقيد بهذه المعاهدات، وأن تحترم الالتزامات المترتبة عليها بموجبها. وتضم ساموا صوتها إلى الدعوة إلى نزع سلاح فعال والقضاء التام على أسلحة الدمار الشامل.

إننا نشعر بالفزع لاستمرار معاناة الأسر والمجتمعات في جميع أنحاء العالم، لا سيما في الشرق الأوسط وأفريقيا. ولا يسعنا إلا أن نأمل في أن تنجح الجهود الرامية إلى تحقيق الاستقرار في هذه المناطق وأن تتمكن المجتمعات في نهاية المطاف من العيش في سلام.

إن ساموا، كجزء من دعمها لجهود الأمم المتحدة الرامية إلى ضمان تحقيق السلام والأمن، تسهم في بعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام في تيمور - ليشتي. كما أنها، إلى جانب أعضاء منتدى جزر المحيط الهادئ وتحت قيادة أستراليا ونيوزيلندا، تسهم في البعثة الإقليمية لتقديم المساعدة إلى جزر سليمان، التي تساعد ذلك البلد على استعادة القانون والنظام وكما تساعد في تحقيق انتعاشه الاقتصادي. وقد لقيت هذه المبادرة الإقليمية التأييد في اجتماع قادة المنتدى المعقود في الشهر الماضي. ويتمشى تنفيذ هذه المبادرة مع المسؤوليات الإقليمية المترتبة على الميثاق، ويعترف بسيادة جزر سليمان.

ترحب ساموا ترحيباً حاراً بإضفاء طابع مؤسسي كامل على المحكمة الجنائية الدولية وانتخاب قضائها وموظفيها. فهذه المحكمة إنجاز رئيسي في مجال دعم المعايير الإنسانية الدولية وحماية حقوق الإنسان. إلا أنه بغية كفاءة

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس الوزراء ووزير الخارجية والتجارة في دولة ساموا المستقلة، على الخطاب الذي أدلى به من فوره.

اصطحب السيد تويلايا سايليلي مابيليلغاوث، رئيس الوزراء ووزير الخارجية والتجارة في دولة ساموا، من المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي الشيخ محمد بن مبارك، نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية في البحرين.

الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة (البحرين): يطيب لي بمناسبة انتخابكم رئيساً للجمعية العامة في دورتها الحالية، أن أعرب عن تمنياتي لكم بالتوفيق، وثقتي في إدارة ناجحة لمداولاتها في ظل ترؤسكم لأعمالها، ممثلاً لبلدكم الصديق سانت لوسيا. كما يسرني التعبير عن التقدير لجهود السيد وزير خارجية الجمهورية التشيكية، يان كافان، خلال رئاسته لأعمال الدورة السابقة، وللجهود الحثيثة التي يضطلع بها السيد كوفي عنان أمين عام المنظمة لتأكيد إسهام الأمم المتحدة ودورها في القضايا الإقليمية والدولية، تحقيقاً لإرادة المجتمع الدولي وشعوبه لا سيما في مسؤولياتها الرئيسية في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين.

تقترب الأمم المتحدة من نهاية عقدها السادس منذ إنشائها في أعقاب الحرب العالمية الثانية، في ظل نظام دولي كانت الإنسانية قد ارتضته لتجنيد العالم ويلات الحروب. غير أنه أصبح اليوم مهدداً بالأخطار والصراعات. ويتجازحنا غير مسبوق، ويواجه تحديات باتت تهدد المقاصد النبيلة والمبادئ الجليلة التي رسخها ميثاق المنظمة، وتطلعت إليها شعوب العالم لتأمين شرور الحروب، وتتحرق من خوف القهر والقمع، وتستظل بالعدل، وتنعم بالرخاء والاستقرار.

وفي حين أننا نقبل تحمل المسؤولية الرئيسية عن تحقيق أهداف برنامج العمل، فواقع الأمر هو أن دعم المجتمع الدولي لا غنى عنه لتحقيق النجاح. ولذلك، فإننا نحث شركاءنا الإنمائيين على تقديم أكبر دعم ممكن في عملية الاستعراض وتنفيذ نتائج الاجتماع الدولي الذي سيعقد في موريشيوس.

وإذ نتطلع إلى عام ٢٠٠٤، وإلى عمل لجنة التنمية المستدامة، فإننا نؤمن بأن جدول أعمال الدورة الثانية عشرة هام للغاية. وسيشتمل عمل اللجنة على الأعمال التحضيرية للاجتماع الدولي، ولكنه سيركز أيضاً على القضايا الرئيسية المتعلقة بالمياه والمرافق الصحية، وهذا مهم للغاية. ولا يمكن المبالغة في التشديد على أهمية هذه القضايا لتلبية الاحتياجات الأساسية وإقامة مجتمعات صحية.

ونلاحظ بقلق انهيار المفاوضات في المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية المعقود في كانون في وقت مبكر من هذا الشهر. ومن منظور بلد جزري صغير نام كبلدي، من المؤكد أن التجارة عنصر حيوي من عناصر التنمية المستدامة ولا يمكن تجنيه. ولذلك، فإننا نحث باستمرار على أن تراعى مراعاة كاملة جوانب ضعف الدول الصغيرة في المفاوضات، لا سيما فيما يتعلق بالمعاملة الخاصة والتفاضلية، وقضايا التطبيق، والخدمات، والزراعة ووصول السلع غير الزراعية إلى الأسواق.

وأود أن أعرب عن امتناننا للأمين العام على قيادته الحكيمة والقوية، وخاصة خلال الأحداث المثيرة التي مرت بها منظمنا في السنوات الأخيرة.

وأخيراً، فإن الدورة الثامنة والخمسين للجمعية العامة مثقلة بجدول أعمال صعب، وسيجد الرئيس الدعم الكامل من ساموا في اضطلاعها بواجباته الهامة.

بمسؤولياتها التاريخية والقانونية في بناء السلام والحفاظ عليه وتوطيد دعائمه.

هذا الدور الرائد لمملكة البحرين في مجال التنمية الشاملة، البشرية والاقتصادية والسياسية، على المستويين الإقليمي والعالمي، سجلته بالحقائق والأرقام تقارير الأمم المتحدة عاما بعد عام. ولعل ما جاء في أحدثها في الثامن من تموز/يوليه هذا العام، وهو تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام ٢٠٠٣، والمعروف باسم تقرير التنمية البشرية ليؤكد ذلك.

وعلى صعيد الإصلاح السياسي، خطت البحرين خطوات متقدمة على طريق الديمقراطية وسيادة القانون، وذلك منذ مصادقة شعبها المطلقة على ميثاق العمل الوطني، وصدور دستور مملكة البحرين في شباط/فبراير ٢٠٠٢، وإنشاء مجلسها الوطني في تشرين الأول/أكتوبر من العام ذاته.

أما على صعيد المجتمع المدني وحقوق الإنسان، وتعزيزا لمسيرة الإصلاح والتنمية، خطت البحرين خطوات هامة لتعزيز الضمانات الدستورية للحقوق والحريات السياسية، من خلال مرسوم ملكي صدر عام ٢٠٠٢ يقضي بإنشاء المحكمة الدستورية، وصدور قانون النقابات المهنية في نفس العام.

وفي مجال تأكيد دور المرأة ومكانتها في المجتمع، نالت المرأة حقها الدستوري في التصويت والترشيح، وأصبحت اليوم تتبوأ مكانة مرموقة في جميع القطاعات الحكومية والخاصة، إضافة إلى مشاركتها في الأنشطة الاجتماعية الواسعة للمجلس الأعلى للمرأة، في إطار منظومة متكاملة من جهود التنمية في شتى مجالات رعاية الأمومة والطفولة، وتحقيق المساواة بين الجنسين في مجتمع يؤمن بالتكافل، ويلتزم بالمساواة، ويرعى حقوق الأسرة.

وعبر العقود المتعاقبة، اضطلعت الأمم المتحدة بالمسؤوليات المنوطة بها في الميثاق، وفي شتى مجالات الحياة ومسارات العلاقات الدولية، من عمليات متزايدة لحفظ السلام إلى برامج للتنمية، إلى مؤتمرات للحفاظ على البيئة، وتعزيز دور ومكانة المرأة، والدفاع عن حقوق الإنسان، إلى إعادة توطين اللاجئين، ومكافحة الأمراض والأوبئة، ومواجهة الكوارث الطبيعية، ونشر ثقافة السلام، وتأكيد مبادئ الشرعية الدولية وسيادة القانون. سجل حافل بالإنجازات الكبرى التي تزخر بها حياة الشعوب والدول الأعضاء في المنظمة. ورغم ذلك، فإن هذه القيم الكبرى تكاد تتوارى اليوم أمام سلسلة من الحروب الإقليمية والصراعات الأهلية والصدمات العرقية في أجزاء كثيرة من العالم.

إن بقاء العديد من القرارات الهامة والحيوية في مجال الحفاظ على السلم والأمن الدوليين دون تنفيذ أو تطبيق، ودون استجابة لإرادة المجتمع الدولي، يلقي على الجميع، قادة وشعوبا وحكومات، مسؤوليات أخلاقية لتفعيل هذه القرارات، والنظر مجددا، برؤية موضوعية وبميزان دقيق، في جوانب الإنجاز والنجاح، ومواطن القصور والإخفاق في مسيرة المنظمة الدولية. وحتى يتمكن النظام الدولي الراهن من اجتياز تلك العوائق، ينبغي حث الإدارات السياسية واستنهاضها، وحشد جهود الدول والشعوب التي تلتف حول هذه المنظمة منذ نشأتها، لسد الثغرات العميقة بين الواقع والمأمول، وتصحيح الخلل الفادح بين النصوص والطموحات، وبين القرار والتطبيق.

إن مملكة البحرين، بالمسعى والتوجه الذي يقوده حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين، إنما تنطلق من إيمانها بالميثاق وتأكيد الالتزام بأهدافه ومبادئه، والثقة في قدرة الأمم المتحدة على النهوض

جنب مع إسرائيل على نحو ما دعا إليه الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش في مبادرته في حزيران/يونيه عام ٢٠٠٢، وعلى نحو ما أكدت عليه اللجنة الرباعية الدولية ممثلة في الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة والاتحاد الروسي، وما وافقت عليه وسانده السلطة الفلسطينية، يتيح فرصة تاريخية فريدة لتحقيق تسوية متوازنة تعيد الحقوق لأصحابها وتحقق المعادلة الدقيقة بين التزامات الأطراف وحقوقهم في الأمن والسلام.

إن ما أقدمت عليه إسرائيل مؤخرا من إجراء، من خلال إقرارها المبدئي بإبعاد السيد الرئيس ياسر عرفات، رئيس دولة فلسطين، الرئيس المنتخب من قبل الشعب الفلسطيني، والتهديد بتصفيته، ليعد أمرا خطيرا ومخالفا لمبادئ الديمقراطية وقواعد القانون الدولي، كما أكد ذلك قرار الجمعية العامة ١٠/١٢، المتخذ بتاريخ ١٩ أيلول/سبتمبر الحالي، في الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة.

إن مملكة البحرين التي أعربت عن قلقها إزاء هذا القرار الإسرائيلي الخطير لتطالب اللجنة الرباعية والمجتمع الدولي بالضغط على إسرائيل لتهيئها عن تنفيذ هذا القرار، لما سيكون له من آثار تقوض كل فرص السلام المتاحة.

إن تحقيق السلام في الشرق الأوسط كل لا يتجزأ وشمولية هذا السلام تستوجب التنفيذ الكامل لمرجعيات هذه الشرعية وفي مقدمتها قرارا مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) اللذان ينصان على انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة، بما في ذلك الجولان العربي السوري، وكذلك قرار المجلس ٤٢٥ (١٩٧٨) فيما يتصل ببقية الأراضي اللبنانية التي لا تزال محتلة. والشرق الأوسط اليوم يواجه من التحديات الكبرى بقدر ما يواجهه من الفرص النادرة واللحظات الحاسمة التي تحدد مستقبل المنطقة لأجيال قادمة.

إن مملكة البحرين التي تمثل في إقليمها نقطة الاتصال والتواصل بين الشعوب، والعبور لقوافل الطاقة والتجارة في منطقة الخليج، والقاعدة المستقرة للأسس الاقتصادية والثقافية بحكم عمقها التاريخي وانفتاحها الحضاري عبر العصور، تمثل كذلك قنوات مفتوحة لانتقال السلع والتجارة ورأس المال في بيئة سياسية واجتماعية يجد فيها المواطن البحريني، مثلما يجد فيها الضيف الزائر أو المقيم، المرفأ الآمن الذي تستقر فيه الاستثمارات وتحرك فيه رؤوس الأموال. يأتي ذلك في ظل ما تكفله القوانين والتشريعات من ضمانات في الإقامة والانتقال، كتجربة ناجحة للحرية الاقتصادية والاستقرار التشريعي والأمن الفردي، مما جعل منها نقطة جذب مناسبة في منطقة الخليج للاستثمارات والمشروعات الإقليمية، ومثالا ناجحا لسياسة التحرر الاقتصادي.

إن السعي لتحقيق التكامل الاقتصادي والتعاون الإقليمي، سواء أكان ذلك في دائرته الإقليمية المباشرة أم على صعيد الرقعة الإقليمية الأوسع في الشرق الأوسط، مع المناطق الكبرى الحرة ومع الكيانات والتجمعات الاقتصادية العملاقة، إنما يستند إلى قاعدة هامة، وهي خلق البيئة السياسية والاستراتيجية، والمناخ المواتي لتحقيق أهداف السلام والتعاون.

وفي هذا السياق، فإن إقرار السلام العادل والشامل في الشرق الأوسط ليس له إلا سبيل واحد هو تلبية الحقوق المشروعة والثابتة للشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة، واستعادة سيادته على أراضيه المحتلة منذ عام ١٩٦٧، وعلى موارده الاقتصادية، وفقا لقرارات الشرعية الدولية ومرجعيات عملية السلام، والاتفاقيات التي تم، أو يتم، التوصل إليها وهي اتفاقيات واجبة الاحترام والتنفيذ.

إن ما حظيت به خارطة الطريق من إجماع دولي نحو إقامة دولة فلسطينية مستقلة تعيش في أمن وسلام جنبا إلى

المتحدة من احترام لحقوق الإنسان، وفي صدارة هذه الحقوق، حقه في الحياة والأمن.

وانطلاقاً من هذا الإدراك، وقفت مملكة البحرين متضامنة مع الجهود الدولية والإقليمية، في إطار الجهود المبذولة لمكافحة هذه الآفة الخطيرة التي لم يعد أي مجتمع أو أي إقليم بمنأى عن آثارها المدمرة، وكان آخرها الاعتداء الآثم على مقر الأمم المتحدة في بغداد والذي راح ضحيته السيد سيرجيو فييرا دي ميلو، الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في العراق وعدد آخر من الأبرياء الذين نذروا أنفسهم لخدمة الشرعية الدولية. وفي هذا السياق، فإن مملكة البحرين تدين الحملة المغرضة التي تتعرض لها المملكة العربية السعودية الشقيقة من بعض وسائل الإعلام الغربية. ونود هنا أن نشيد بدور السعودية وإسهاماتها الفاعلة في محاربة الإرهاب الذي تتعرض له، وأن نعرب عن تأييدنا الكامل لجميع الإجراءات التي تتخذها للقضاء على هذه الظاهرة وتثبيت الأمن والاستقرار في المنطقة.

إن تحديات النظام الدولي المعاصر ممثلاً اليوم في منظومة الأمم المتحدة، تتجاوز الأقاليم والدول وتتعداها إلى كافة ميادين الاقتصاد والتعليم والصحة والتكنولوجيا والإعلام بعد ثورة المعلومات والاتصالات، في إطار عولمة شاملة للفكر والتجارة والسياسة والحرب والسلام.

واليوم، لم يعد من الممكن أو المقبول، في ظل عولمة العلاقات الدولية بمختلف جوانبها، أن تنعم بعض المناطق بالوفرة والرخاء وأن تعاني مناطق أخرى من العوز والفاقة، وتتضرر من الجفاف والتصحر، أو أن تفتقرسها الأمراض والأوبئة التي ما زال العلم والطب عاجزين عن علاج ملايين من البشر المصابين بها. في حين تعوز العديد من الدول والحكومات القدرة على التصدي لها أو توفير الدواء والرعاية الصحية لضحاياها.

وكما أن بناء السلام كل لا يتجزأ بمقوماته وعناصره، كذلك فالأمن الإقليمي في الشرق الأوسط، وفي منطقة الخليج خاصة، متكامل الأبعاد، وفي هذا السياق، فإن اتخاذ خطوات محددة وسريعة من قبل المجتمع الدولي والأمم المتحدة والأطراف الفاعلة، وفي مقدمتها الولايات المتحدة، من أجل استعادة العراق لمكانته العربية والإقليمية ولدوره الدولي، وتطبيع الحياة السياسية والاقتصادية والمدنية فيه، مطلب حيوي لمملكة البحرين بل وللدول العربية.

ومن أجل أن يتمكن العراقيون من تقرير مصيرهم بأنفسهم في إطار من حكم الدستور والقانون وضمن للحريات السياسية لجميع فئاتهم، وتوفير الأمن والطمأنينة لهم جميعاً، فإن هذا المطلب الحيوي المشروع منوط بإعادة بناء القواعد الاقتصادية والمؤسسات السياسية والمجتمع المدني في ظل حكم عراقي وطني.

كما ترى مملكة البحرين في تشكيل الحكومة العراقية الجديدة خطوة هامة على طريق تولى الشعب العراقي الشقيق لشؤونه، وسيره نحو حياة أفضل ودور أكبر في محيطه الإقليمي والدولي.

وفيما يتعلق بموضوع الجزر الثلاث، طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى، التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة، فإننا نتطلع إلى أن تؤدي الاتصالات الهامة الجارية بين دولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية إيران الإسلامية إلى حل سلمي لقضية هذه الجزر، وبما يسهم في تعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة.

إن الإجماع الدولي على مكافحة ظاهرة الإرهاب والعنف السياسي والتطرف، أضحى مسؤولية عالمية ووطنية، وخاصة منذ أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، التي راح ضحيتها الكثير من الأبرياء. كما أن مكافحة الإرهاب أصبحت التزاماً دولياً، وذلك بما أكدته الأمم

والسلام الذي تنشده مملكة البحرين وثيق الصلة
بجناحي العمل الوطني المتمثل في التنمية والديمقراطية، لإنعاش
الأمل في مستقبل أفضل يحرر الإنسان من الخوف واليأس،
ويحرره من القهر والجوع والفقر والجهل، ويوفر له الحياة
الكريمة ويجنبه الكوارث.

كما أن برنامج العمل الوطني والدولي لمملكة
البحرين مستلهم من العمل الجليل الذي تقوم به الأمم
المتحدة في الأنشطة الإنمائية الاجتماعية والاقتصادية، وفي
العمل الإنساني الرائد في ظل منظومة متكاملة من الشرعية
الدستورية في البلاد، والانفتاح والديمقراطية والشفافية
والحكم الرشيد، وفي ظل كل الضمانات لحريات الفرد
وحقوقه. ذلك هو سبيل البحرين، وذلك هو التزامها
بالسلام والأمن في الوطني، وبالسلام والأمن في الإقليم وفي
العالم أجمع.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة
الآن لمعالي السيد أبو بكر عبد الله القربي، وزير خارجية
اليمن.

السيد القربي (اليمن): السيد الرئيس، يسعدني
في البداية أن أهنتكم على الثقة التي حظيت بها بانتخابكم
رئيساً لهذه الدورة. وإنني على ثقة من أن حكمتكم
وقدرتكم ستسهمان في إنجاح أعمالنا، وستكون
رافداً لتدعيم مكانة منظمة الأمم المتحدة في ظل
المتغيرات الدولية الجديدة. كما أثنى على الجهود القيمة
التي بذلها رئيس الدورة السابقة للجمعية العامة للأمم
المتحدة. وأؤكد لكم أن وفد بلادي، وهو أحد نواب رئيس
الدورة لهذا العام، سيكون عوناً لكم، لإنجاز مهمتكم
بنجاح.

ولا يفوتني هنا أن أعنتم هذه الفرصة السانحة لأعرب
للسيد كوفي عنان، الأمين العام للأمم المتحدة، عن خالص

كما لم يعد النظام العالمي اليوم في ظل العولمة
يحتل هذه الظواهر. وليست اجتماعات القمة
والدورات الاستثنائية المتتالية التي عقدتها الأمم المتحدة
عبر السنوات الأخيرة والتي تتصل بحقوق الإنسان أو
بالأرض أو بالتنمية أو بحقوق المرأة أو بمشاكل السكان
والأمومة والطفولة أو بالثقافة والحضارات، سوى ترجمة
عملية دقيقة لارتباط القضايا التنموية بالقضايا
الإنسانية، وبالقضايا الثقافية والاجتماعية، وبالقضايا الأمن
والسلام.

إن إسهام البحرين ودورها الفاعل في الأنشطة
والاجتماعات على مستوى القمة أو الدورات الاستثنائية
للجمعية العامة، لا سيما مشاركتها في السنة الدولية للحوار
بين الحضارات، لهو خير دليل على التوافق والتطابق بين
مناهج العمل الوطني ومناهج العمل الدولي. ولقد تمثل ذلك
في احتضانها لحوارات حضارية وعقائدية في تشرين
الأول/أكتوبر عام ٢٠٠٢. وفي هذا الخصوص، استضافت
مملكة البحرين مؤتمر الحوار الإسلامي المسيحي في تشرين
الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، وخرج المؤتمر منه بتوصيات قيمة
نأمل في أن تسهم في دعم الجهود المبذولة في هذا المجال. كما
استضافت منذ أيام مؤتمر التقريب بين المذاهب الإسلامية
بمشاركة الكثير من العلماء والمفكرين والمجتهدين، وذلك في
ظل ما تؤمن وتقوم به مملكة البحرين من دور حضاري
بوصفها واحة للإخاء والحوار وملقى للتعايش والسلام بين
الأديان والثقافات.

إن مملكة البحرين بإرادتها الحرة الواعية، وبوعيتها
الوطني المستنير كعضو في الأسرة الدولية، لتؤمن بأن العالم
اليوم بحاجة حقيقية وماسة إلى أمم متحدة متجددة، مثلما
كان بحاجة إليها في أعقاب الحرب العالمية الثانية، لتصون
السلم والأمن الدوليين ولتسهم إسهاماً حقيقياً في رفع كرامة
الفرد ورفاهيته.

أخرى نرحب بخارطة الطريق والحل الشامل للصراع العربي - الإسرائيلي.

وها نحن اليوم، وبعد مضي عام كامل، نسأل أنفسنا هل نستطيع أن نقول إننا حققنا فعلا ما نريد؟ هل خطونا نحو السلام في منطقة الشرق الأوسط، كما كنا نأمل؟ وهل جاء التخلص من النظام العراقي السابق بعراق ديمقراطي حر ونظام حكم دستوري كما كنا نأمل؟ أم أننا أسهمنا، بدلا من ذلك، في جعل العراق، عمليا، ساحة للعنف وبؤرة للإرهاب.

إن بلادي عندما وقفت ضد الحرب على العراق كانت تؤمن بأن الأمم المتحدة قادرة على تحقيق هدف تجريد العراق من أسلحة الدمار الشامل، بل وتحديث نظام الحكم وضمان استجابته لقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة. هذا فضلا عن اقتناع بلادي بأن الحرب لم تكن لتحقق أهدافها، ليس فقط لأنها حرب مبنية على أسس لم تكن واضحة، بل لأنه لم يكن من السهل أيضا التنبؤ بعواقبها. وما كانت لتؤدي إلا إلى تعزيز قوى التطرف والإرهاب، وهو للأسف ما نشهده حاليا.

وفي سياق آخر فإن موقف الجمهورية اليمنية من الصراع العربي الإسرائيلي ينطلق من ذات المبادئ التي جاءت بها اللجنة الرباعية، وهي قيام دولة فلسطينية كاملة السيادة على أراضيها وعاصمتها القدس الشريف، وانسحاب إسرائيل من كل الأراضي العربية المحتلة يوم ٥ حزيران/يونيه ١٩٦٧ وعودة اللاجئين.

وكنا ولا نزال نؤكد أن ذلك لن يتحقق إذا ما ترك لإسرائيل حرية المناورة والالتفاف على قرارات الأمم المتحدة. ولا نزال على اقتناع بأن إسرائيل لا يمكن أن تقبل

الشكر والتقدير على الجهود التي ما انفك يبذلها للنهوض بالمهام والمسؤوليات الجسيمة الملقاة على عاتق منظمنا في حقبة مليئة بالتحويلات والمفاجآت. ونشاط الجميع الأسمى والأسف للهجوم الظالم على مكتب الأمم المتحدة في بغداد، والذي نعتبره عدوانا على المبادئ والقيم التي تجسدها هذه المنظمة.

إن التمام شملنا وقد تقاطرنا جميعا من أصقاع شتى من العالم، حاملين معنا وفي آن واحد الآمال العريضة والهموم الكبيرة إزاء القضايا الهامة الماثلة أمامنا في هذه الدورة، يضعنا أمام امتحان شاق لمواجهة التحديات والمخاطر التي نواجهها شعوبا وحكومات.

إننا حقا نقف اليوم أمام مرحلة بالغة التعقيد، تمثل مفترق طرق بين الاستمرار في التراخي والنكوص أو الوقوف الجاد أمام التحديات والأحداث والتطورات المأساوية والخطيرة التي نشهدها، والتي ألحقت الكثير من الأضرار بمصداقية المنظمة والمبادئ والقيم النبيلة التي قامت على أساسها. وعلينا أن نضع نصب أعيننا دائما أنه لا يمكن مواجهة تلك التحديات المشتركة إلا بالعمل مجتمعين من خلال المؤسسات المتعددة الأطراف التي تضمن توحيد الرؤى وتنسيق الجهود.

إذ نجتمع اليوم، يجب أن نتذكر بصدق وموضوعية ما جرى أثناء اجتماع الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر عام ٢٠٠٢، والتي جاءت حينها بعد تمام عام واحد من الأحداث الإرهابية المروعة التي تعرضت لها الولايات المتحدة الأمريكية. وفي تلك المداوات كنا جميعا متوحدين في مواقفنا لمكافحة الإرهاب، وفي وقوفنا مع كل جهد دولي لاجتثاثه. وكنا أيضا في نفس الوقت، نعمل جاهدين على تجنب حرب تهدد العراق، وكنا من ناحية

من التطرف والإرهاب. أما إذا ظل الحال كما هو اليوم فإننا سنظل نواجه ثورة الفقراء وتمرد المضطهدين، وهو واقع بعيد كل البعد عن سيناريو صراع الحضارات الذي وضعه البعض وأخذ يروج له.

من هنا، يجب التأكيد على موقف بلادي الداعي إلى أهمية المعالجات الجادة والفاعلة للأزمات التي نواجهها. وإذا كانت منطقة الشرق الأوسط هي موطن الأزمات حالياً، فإننا نرى أن المعالجة الصائبة تستدعي ما يلي:

أولاً، الإنهاء السريع لاحتلال الأراضي العراقية، والحفاظ على وحدة العراق وسيادته على أراضيه وثروته، وتحمل الأمم المتحدة المسؤولية المباشرة نحو إعادة بناء العراق، واختيار حكومة وطنية في ظل دستور وطني ونظام ديمقراطي، يمارس فيه كل أبناء العراق حقوقهم بحرية كاملة، وأن تشارك الجامعة العربية في هذا الجهد في إطار الشرعية الدولية. وفي هذا السياق نؤكد دعمنا لكل الجهود التي يبذلها مجلس الحكم لتحقيق هذه الأهداف.

ثانياً، تحمّل مجلس الأمن مسؤوليته الكاملة في تنفيذ قراراته المتعلقة بالصراع العربي الإسرائيلي وتنفيذ خارطة الطريق دون تعديل من إسرائيل، وردع تل أبيب عن تنفيذ قرارها الاستفزازي والخطير بقتل أو طرد ونفي السيد الرئيس ياسر عرفات، رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية، الرئيس المنتخب من قبل الشعب الفلسطيني.

ثالثاً، انسحاب إسرائيل من الأراضي السورية واللبنانية المحتلة كجزء لا يتجزأ من أي مبادرة لإحلال السلام في الشرق الأوسط.

بالحل إلا بقرار دولي يفرض عليها الحل ويلزمها بالتنفيذ، وهو ما لم يتحقق حتى الآن.

لقد وقف العالم صامتا أمام العدوان الإسرائيلي المستمر على الشعب الفلسطيني بينما ظل مجلس الأمن أيضاً مشلولاً وعاجزاً عن اتخاذ القرار. وعلى الرغم من توجهات الولايات المتحدة الأمريكية الإيجابية نحو خارطة الطريق فإنها لم تستعمل ثقلها لتنفيذ الخارطة وتحقيق الحل المنشود.

هل يمكن بعد هذا أن نقول إن العالم بخير! وأن الأمن والاستقرار قادم! في ظل ما نراه في منطقة الشرق الأوسط، وما يجري في أفريقيا شرقها وغربها، وما يحدث في شرق وجنوب شرقي آسيا من أزمات وصراعات!

إننا إذا حللنا كل هذه الأزمات وتعقيداتها، نجد جذورها في ثلاثة أسباب رئيسية: أولها، غياب الديمقراطية والحريات؛ وثانيها، الفقر والجهل والمرض؛ وثالثها، النظام الدولي الحالي الذي يتسم بسياسات الهيمنة وممارسات الضغوط على دول العالم الثالث.

هل نحن في هذه المنظمة الأممية في وضع يمكننا من معالجة هذا الواقع المحبط؟ وهل يكفي إعلان الديمقراطية وإعلان التمسك بالحريات وحقوق الإنسان لتحل المشكلة ويتم القضاء على الفقر والتخلص من كل ما هو سلبي في واقعنا الداخلي وفي علاقات الدول والشعوب بعضها ببعض.

إن المعالجة الحقيقية لا يمكن أن تحقق أهدافها - في نظرنا - إلا إذا كانت شاملة لكل الجوانب الثلاثة تلك، بما يقتضيه ذلك من ضرورة أن ينصت الأغنياء والأقوياء ويستمعوا إلى خيارات الضعفاء. فالشراكة الحقيقية وإزالة الظلم هما الضمانة الحقيقية لسلام العالم وأمنه، وخير واق له

والمجتمع الدولي للاضطهاد بدورهما لإحلال الأمن والسلام في الصومال.

كما تؤكد اليمن في هذا الإطار تأييدها لمبادرات السلام بين الحكومة السودانية وفصائل المعارضة، بما يحقق الأمن والاستقرار للسودان الشقيق ويحافظ على وحدته أرضاً وشعباً.

إن ظاهرة الإرهاب الدولي التي لا تنتسب إلى لون بذاته أو مذهب أو دين بعينه، لا تزال مشكلة تؤرق عالمنا المعاصر وتشكل تهديداً للأمن والاستقرار والتقدم. كما أن مختلف وسائل التعاون الدولي القائم حالياً لم تتمكن من محاصرة هذه الظاهرة، ناهيك عن القضاء عليها. وذلك يعود إلى أن التعامل معها يعكس الكثير من القصور في الرؤى والأخطاء في الأسلوب.

إن الجمهورية اليمنية، التي تجرعت كثيراً مرارة الإرهاب، قد وضعت العديد من الإجراءات لمكافحة الإرهاب، وهي إلى جانب ذلك تجدد اليوم دعوتها إلى توحيد جهود الأسرة الدولية لاستئصال هذه الظاهرة والقضاء عليها واستكمال صياغة الاتفاقية الشاملة لمكافحة الإرهاب الدولي وعقد مؤتمر دولي بإشراف الأمم المتحدة لتشخيص أسبابه، ووضع استراتيجية تتضمن وضع المعالجات الحقيقية للأسباب والدوافع الباعثة على نشوء هذه الظاهرة المدمرة.

وإذ ترى بلادي أهمية تنسيق جهود المجتمع الدولي بذلك الصدد، فإنها تؤيد المناشدات الداعية إلى عدم استغلال الظروف والأجواء الدولية المناهضة للإرهاب لممارسة الضغوط السياسية على بعض الدول والحكومات والتدخل في شؤونها الداخلية أو تهديدها والتلويح باستخدام القوة ضدها.

مذكراً هنا أن الدول العربي قد التزمت، وفقاً للمبادرة العربية للسلام، بالقبول بإسرائيل دولة في المنطقة والتعامل معها وفقاً لما تظهروه من رغبة حقيقية في السلام وإنها الاحتلال للأراضي العربية.

ومذكراً أيضاً بأن بلادي تؤيد جهود الأمم المتحدة حول تدابير مؤتمر نزع السلاح وصولاً إلى وضع معاهدة دولية للحد من سباق التسلح، وكذا تشجيع تدابير بناء الثقة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، بما في ذلك جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل وإخضاع المنشآت النووية الإسرائيلية للتفتيش الدولي ورفض الازدواجية والكيل بمكيالين في التعامل بشأن هذه القضايا وغيرها.

إن الاستمرار في ممارسة سياسية الحصار والعقوبات الاقتصادية الانفرادية التي تتجاوز الحدود الإقليمية والتي تمارس على بعض الدول تشكل مخالفة صريحة لمبادئ القانون الدولي. وبلادي وهي تؤيد دعوة الأمم المتحدة إلى إنهاء التدابير الانفرادية المفروضة على السودان وكوبا، وبعد أن تكلفت الجهود بالنجاح بإزالة تلك التدابير عن ليبيا، لتؤكد على ضرورة أشاعة ثقافة السلام وأسلوب الحوار والتفاهم حتى في القضايا التي تعودنا على الاختلاف حولها، واعتماد ذلك وسيلة ونهجاً عقلانياً وحضارياً لتسوية النزاعات والخلافات في العلاقات بين الدول.

وترى بلادي بأن ذات الوسيلة والنهج يجب اتباعها لتسوية الخلافات والصراعات الداخلية، وهو السياق الذي يدعونا إلى مناشدة أطراف الصراع في الصومال إلى انتهاجه وتغليب المصالح الوطنية العليا لبلادهم. والجمهورية اليمنية التي كانت من الدول السباقة في الإسهام في الجهود الرامية إلى تحقيق المصالحة الوطنية الصومالية، تدعو الأمم المتحدة

ولم يكن هناك خيار أمام العديد من الشعوب سوى الحرب للدفاع عن حقوقها. وبالإضافة إلى ذلك، ففي غضون الأعوام الثلاثة عشر الماضية، أودت ويلات الحرب بحياة ٦ ملايين آخرين من البشر.

وقبل ستين عاما تسنى الحفاظ على النظام العالمي المعلن في ميثاق الأمم المتحدة من خلال التوازن العسكري بين قوتين عظميين. وظهر إلى الوجود عالم ثنائي الاستقطاب ولّد صدامات وانقسامات والحرب الباردة، وكاد يؤدي إلى حرب نووية مدمرة. ولم يكن هو العالم المثالي بل كان بعيدا عنه كل البعد. ولكن منذ تلاشي إحدى هاتين القوتين العظميين صار العالم الذي نعيش فيه أسوأ وأكثر خطورة.

شغل الرئيس مقعد الرئاسة.

والآن لم يعد بالإمكان الحفاظ على النظام العالمي متماسكا في ظل نفوذ قوتين عظميين متماثلتين، أو من خلال الردع المتبادل. فما هو إذن الأساس الذي ينبغي أن يبنى عليه؟ ينبغي أن يبنى على اعتراف أمين وكريم من القوة العظمى الوحيدة بأنها ينبغي أن تسهم في استحداث عالم سلمي ينعم فيه الجميع بالحق في العدالة والتنمية، بدلا من زعزعته.

فهل تسهم الحرب في العراق في تحقيق ذلك الهدف؟ لا، هي لا تسهم في ذلك. بل أن تتيحها على النقيض تماما من مثل حفظ السلام وتعزيز دور الأمم المتحدة وتدعيم تعددية الأطراف والتعاون الدولي. والحقيقة، للأسف، هي أن الأكثر قدرة على منع وقوع تهديدات للسلم والتخلص منها هم الذين يتسببون اليوم في الحروب.

ألا ينبغي لحكومة الولايات المتحدة أن تسلم بهذه الحقيقة التي يكاد يتشاطرها كل من في هذه القاعة؟ بلى ينبغي لها ذلك. وأي مهانة أو ضرر يمكن أن يلحق بمهية هذه الأمة العظيمة لو فعلت ذلك؟ ليس هناك أي ضرر أو مهانة.

كما أن الجمهورية اليمنية تنضم إلى الكثير من الدول التي تدعو إلى ضرورة التفريق بين الإرهاب كظاهرة، وبين النضال من أجل مقاومة الاحتلال الأجنبي بكافة الوسائل كما هو الحال بالنسبة لنضال الشعب الفلسطيني المشروع والعاقل. إن دول العالم النامي والفقير تواجه أزمة تنموية حادة أكدها تقرير التنمية البشرية للعام الجاري. وهي تحديات لا يمكن تجاوزها إلا من خلال جهد ودعم دولي يساعدها على إحداث الإصلاحات السياسية والاقتصادية اللازمة، ومن خلال قيام الدول الغنية بتقديم المساعدات الإنمائية والمالية، وإحداث خفض حقيقي للديون المتراكمة، وتسهيل استخدام ونقل التقنية الحديثة إلى البلدان الفقيرة، والتزام زعماء دول العالم بتعهداتهم في مؤتمر قمة الألفية الذي عقد في نيويورك عام ٢٠٠٠، وإسراع الأمم المتحدة في وضع آليات عمل الصندوق الدولي للقضاء على الفقر وتحسين أوضاع اللاجئين في دول الغير، للحد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والأمنية التي تلحق بالدول التي تؤوي اللاجئين، ومنها الجمهورية اليمنية التي تحتضن العديد منهم بسبب النزاعات وتدهور الأوضاع الأمنية والاقتصادية في بعض دول القرن الأفريقي.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالاسبانية): أعطي الكلمة

الآن لمعالي السيد فيليبي بيريز روكي، وزير خارجية كوبا.

السيد بيريز روكي (كوبا) (تكلم بالاسبانية): شهد

القرن الماضي حربين عالميتين مروعتين، قتل فيهما ما يزيد على ٨٠ مليوناً من البشر. وفيما بعد، بدأ أن الدروس المستفادة، هي التي أفضت إلى ميلاد الأمم المتحدة حتى لا تنشب أي حروب بعد ذلك أبدا. وجاء الميثاق المعتمد في سان فرانسيسكو قبل ما يقرب من ٦٠ عاما ليعلن هدف إنقاذ "الأجيال المقبلة من ويلات الحرب". ومع ذلك، فقد عانينا منذ ذلك الحين من حروب عدوان وفتوحات، وحروب استعمارية وحروب على الحدود وحروب عرقية.

والبعض الآخر يقول ذلك بارتياح مقنّع ويشجعون الأمل في فرض مخططاتهم على العالم.

علينا أن نتكلم بصراحة. ما هو الدور الذي تؤديه اليوم الجمعية العامة؟ في الحقيقة، لا شيء تقريبا. إنها مجرد محفل للمناظرات بلا أي تأثير حقيقي أو دور عملي أيا كان.

هل العلاقات الدولية محكومة بالمقاصد والمبادئ المكرسة في الميثاق؟ لا. لماذا يدعى مرة أخرى الآن، عندما تصل الفلسفة والفنون والعلوم إلى مستويات لم يسبق لها مثيل، تفوق بعض الشعوب على شعوب أخرى؟ ولماذا يُشار إلى الشعوب الأخرى، التي ينبغي معاملتها كإخوة وأخوات، على أنها تعيش في أركان مظلمة من الكوكب، أو على الهامش الأوروبي - الأطلسي لمنظمة حلف شمال الأطلسي؟ لماذا يرى البعض منا أنه محوّل لشن حرب انفرادية، مع أننا أعلننا في الميثاق أن القوة العسكرية لن تستعمل إلا للخدمة المصلحة العامة، وأنه ينبغي اتخاذ تدابير جماعية بغية المحافظة على السلام؟ لماذا لم يعد هناك أي كلام عن استخدام الوسائل السلمية لتسوية المنازعات؟ هل يمكننا الاعتقاد بأننا جميعا نقوم بتعزيز الصداقة بين أمتنا على أساس احترام مبدأ المساواة في الحقوق وتقرير الشعوب لمصيرها؟ لماذا إذن كان على شعبي أن يعاني، ويستمر في المعاناة منذ أكثر من أربعة عقود من العدوان والحصار الاقتصادي؟

وقد أرسى مبدأ المساواة في السيادة بين جميع الدول حينما اعتمد الميثاق. فهل نحن في الواقع متساوون؟ وهل تحظى كل الدول الأعضاء بحقوق متماثلة؟ وفقا للميثاق نعم، ولكن وفقا للواقع الصارخ لا. ولا يمكن ترسيخ احترام مبدأ المساواة في السيادة بين الدول، الذي ينبغي أن يكون أساس العلاقات الدولية المعاصرة، إلا إذا قبلت البلدان الأقوى، من الناحية العملية، بأن من واجبها أن تحترم حقوق البلدان الأخرى، حتى إذا كانت تلك البلدان تفتقر إلى القوة

بل وقد يقر العالم بأن انتصافا يعود بالنفع على الجميع قد وجد، بعد شن حرب لم يؤيدها إلا القلة إما بسبب قصر النظر أو بدافع المصالح الدنيئة، وبعد ثبوت أن الذرائع التي لوحوا بها تهديدا لم تكن حقيقية، وبعد ملاحظة رد فعل شعب شرع في الكفاح وسيواصل الكفاح من أجل احترام حقه في تقرير المصير، شأنه شأن أي شعب آخر تعرض للغزو والاحتلال.

ولذلك، هل يجب أن ينتهي الاحتلال في العراق؟ نعم يجب أن ينتهي، وكلما كان ذلك أسرع كان أفضل. فهو مصدر لمشاكل جديدة وأكثر خطورة وليس مصدرا للحلول. وهل يجب ترك شعب العراق ليشكل حكومته ومؤسساته بحرية، ويتخذ قراراته بشأن موارده الطبيعية؟ نعم يجب أن يحدث ذلك. فهذا حقه، ولن يتوقف عن الكفاح في سبيله.

هل يجب ممارسة ضغوط على مجلس الأمن لاتخاذ قرارات تزيد من تفويضه أخلاقيا ومعنويا؟ لا، فمن شأن ذلك أن يقضي على آخر احتمال لإصلاح المجلس جذريا، وتوسيع عضويته وإضفاء سمة الديمقراطية عليه. وسيحدد مستقبل الأمم المتحدة اليوم من واقع ما سنؤول إليه الأزمّة الدولية التي ولدتها الحرب في العراق.

إن الخطر الأكبر الذي يتهددنا اليوم هو استمرار وجود عالم تسود فيه شريعة الغاب ووسطوة الأقوى والامتيازات والبذخ لحفنة من البلدان، وأخطار العدوان والتخلف واليأس للأغلبية العظمى.

هل ستفرض ديكتاتورية عالمية النطاق على شعوبنا أم سنحتفظ بالأمم المتحدة وبتعددية الأطراف؟ هذا هو السؤال. وأعتقد أننا نتفق جميعا على أن دور الأمم المتحدة فقد اليوم أهميته، أو هو على الأقل في طريقه إلى فقدانها. ولكن البعض منا يقول ذلك بقلق ويود أن تعزز المنظمة.

العراق بينما يخوضون حرباً ظالمة وغير مشرفة. وسيكون مفيداً للعراق، الذي سيتمكن شعبه من فتح صفحة جديدة في تاريخه. وسيكون مفيداً للأمم المتحدة، التي كانت أيضاً ضحية لتلك الحرب. كما سيكون مفيداً لجميع بلداننا، التي كان عليها أن تعاني من الكساد الاقتصادي الدولي وازدياد انعدام الأمن الذي يهددنا جميعاً.

ثانياً، يجب علينا أن نعالج دون تأخير مسألة إصلاح الأمم المتحدة إصلاحاً حقيقياً، وفي المقام الأول، أن نجري عملية تحول ديمقراطي بعيدة المدى. والحالة الراهنة لا يمكن بالفعل الدفاع عنها، كما يشهد على ذلك، أولاً وقبل كل شيء، العجز المخجل لمجلس الأمن عن منع الحرب في العراق، وثانياً، مطالبة المجلس لحكومة إسرائيل بالامتناع عن طرد أو قتل زعيم الشعب الفلسطيني - وهو شعب كان ينبغي، وفقاً لقرار اتخذه المجلس نفسه قبل ما يزيد على خمسة عقود، أن تكون لديه دولة مستقلة منذ وقت طويل. وممارسة حكومة الولايات المتحدة لحقها في النقض في ٢٦ مناسبة لحماية الجرائم التي ترتكبها إسرائيل إنما تدل على حقيقة أن ذلك الامتياز الظالم لا بد من إلغائه.

وما يُحتاج إليه هو إجراء إصلاح يعالج جذور تأسيس الأمم المتحدة؛ ويضمن الاحترام الفعال للميثاق؛ ويعيد إنشاء آليات الأمن الجماعي وسيادة القانون الدولي. كما ينبغي أن يكفل الإصلاح قدرة الأمم المتحدة على المحافظة على السلام وعلى قيادة الكفاح من أجل نزع السلاح العام الكامل، بما في ذلك نزع السلاح النووي، الذي تتطلع إليه العديد من الأجيال. وينبغي أن يعيد الإصلاح إلى الأمم المتحدة صلاحيتها في الكفاح من أجل التنمية الاجتماعية - الاقتصادية والحقوق الأساسية لجميع سكان الكوكب، بما في ذلك الحق في الغذاء والحياة. وفعل ذلك ضروري الآن أكثر من أي وقت مضى، نظراً لأن الليبرالية الجديدة فشلت فشلاً ذريعاً، ولأن فرصة جديدة

العسكرية والقوة الاقتصادية للدفاع عن تلك الحقوق. وهل البلدان الأقوى والأكثر تقدماً مستعدة لاحترام حقوق الآخرين، حتى لو كان ذلك يمسّ مساً طفيفاً بالامتيازات التي تتمتع بها؟ أخشى أنها غير مستعدة لذلك. هل مبادئ عدم استعمال القوة أو التهديد باستعمالها، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، والتسوية السلمية للمنازعات، واحترام استقلال الدول وسلامتها الإقليمية نافذة بالفعل؟ وفقاً لنص وروح الميثاق، نعم. ولكن هل هي نافذة حقاً؟

وصحيح أن بضع دول متقدمة قد استفادت من الحالة الراهنة خلال العقود القليلة الماضية. لكن ذلك الوقت على وشك الانتهاء. فتلك البلدان بدأت هي الأخرى تصبح ضحايا للسياسات الإمبريالية لقوة عظمى وحيدة. ألا ينبغي لها أن تأخذ في الحسبان، بالتواضع والحس السليم، الحاجة إلى العمل مع أكثر من ١٣٠ دولة من دول العالم الثالث التي أجزرت على تحمل هذا النظام الظالم وتقف على استعداد لمحاولة إقناع البلد الأقوى بالتخلي عن غطرسته وبالامتناع لمسؤولياته بوصفه بلداً مؤسساً للأمم المتحدة؟

وتؤمن كوبا بأنه لا يجوز لنا ولا يمكننا أن نتخلى عن تعددية الأطراف؛ وأنه لا يجوز لنا ولا يمكننا أن نتخلى عن الأمم المتحدة؛ وأنه لا يمكننا ولا ينبغي لنا أن نتخلى عن الكفاح من أجل عالم ينعم بالسلام والعدالة والمساواة والتنمية للجميع. ولذلك فإن كوبا تؤمن بأنه يجب علينا أن نحقق ثلاثة أهداف عاجلة.

أولاً وقبل كل شيء، لا بد من أن ننهي احتلال العراق، وننقل السيطرة الحقيقية للأمم المتحدة فوراً، وأن نبدأ عملية الإنعاش لإعادة إرساء سيادة العراق، وأن ننصّب حكومة شرعية يقرر بشأنها الشعب العراقي. وبالإضافة إلى ذلك، لا بد من وقف التوزيع المخزي لثروة العراق فوراً. وذلك سيكون مفيداً للولايات المتحدة التي يموت شبابها في

المجحف يمكن أن يستمر إلى ما لا نهاية؟ وهل علينا نحن البلدان المدينة أن نستسلم لواقعنا ونظل فقراء إلى الأبد؟ وهل هذه الصورة من الإجحاف والخطر اللذين تواجههما أغلبية البلدان هي ما كان يحلم به مؤسسو الأمم المتحدة حقاً؟ لا، فالمؤسسون، على غرارنا، كانوا يحلمون أيضاً بأن إقامة عالم أفضل أمر ممكن.

تلك هي الأسئلة التي نود، مع الاحترام الواجب، أن يجيبنا عنها بعض الحاضرين في هذه القاعة. وإنني لا أتكلم هنا عن كوبا التي اضطرت، وقد حُكم عليها بالموت لأنها أرادت أن تكون حرة، إلى أن تنازل بمفردها، لا من أجل مصلحتها هي فحسب، بل من أجل مصلحة جميع شعوب العالم.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطني الكلمة الآن لمعالي السيد جورج بابانديرو، وزير خارجية اليونان.

السيد بابانديرو (اليونان) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بتهنئتك، سيادة الرئيس، على انتخابكم رئيساً للجمعية العامة. إنكم تتسلمون مهامكم هذه عند منعطف صعب في الشؤون الدولية. وإنني متأكد من أن الجمعية، في ظل توجيهكم، ستسهم إسهاماً إيجابياً في تعزيز السلام والتقدم في العالم. واسمحوا لي أيضاً بأن أعرب عن خالص شكري لسلفكم، صديقنا المخلص السيد يان كافان، على ما أبداه من تفان واجتهاد.

إننا نشاطر السيد فراتيني مشاطرة تامة البيان الذي أدلى به نيابة عن الاتحاد الأوروبي، كما نشاطر الاتحاد الأوروبي الأولويات التي عرضها السيد فراتيني أمام الجمعية.

عندما تسلمت رئاسة الاتحاد الأوروبي قبل بضعة أشهر، حظيت بشرف العمل عن كثب مع الأمين العام في مرحلة بالغة الدقة. فكثيراً ما يضطر الأمين العام كوفي عنان إلى الإبحار عكس اتجاه الرياح في جهوده للحفاظ على هيبة

قائمة الآن لإنشاء نظام جديد للعلاقات الاقتصادية الدولية. ونحن بحاجة إلى إنقاذ دور الأمم المتحدة وضمنا احترام جميع الدول، الكبيرة والصغيرة، للميثاق. لكننا لسنا بحاجة إلى إصلاح سينهار بصورة فظة بوصفه جزءاً من عملية بيروقراطية لتكليف ما تبقى من الأمم المتحدة لمصالح ونزوات قلة من البلدان الغنية والقوية.

وأخيراً نحن بحاجة إلى معاودة البحث في المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الخطيرة التي تعصف بالعالم اليوم، وإيلاء الأولوية للنضال من أجل أعمال حق نحو خمسة مليارات شخص في التنمية. لقد ألزمتنا جمعية الأمم المتحدة للألفية بالعمل من أجل تحقيق أهداف بالغة التواضع والقصور. ولكن، ها قد تم نسيان كل شيء، بدون حتى إجراء مناقشة. إن سبعة عشر مليون طفل دون سن الخامسة سيموتون هذا العام، لا ضحية للإرهاب وإنما ضحية سوء التغذية وأمراض يمكن الوقاية منها. فهل ستجري مناقشة واقعية في هذه القاعة، على أساس التضامن، لبحث كيفية تحقيق الهدف الوارد في إعلان الألفية والمتمثل في خفض عدد الأشخاص الذين يعانون من الفقر المدقع والذين يزيد عددهم حالياً على ١,٢ بلايين شخص، إلى النصف وكذلك عدد من يعانون من الجوع الذي يربو على ٨٠٠ مليون، وذلك بحلول عام ٢٠١٥؟ وهل يا ترى ستجري أية مناقشة بشأن حوالي ٩٠٠ مليون أمي من البالغين؟ أم أن إعلان الألفية سيظل هو الآخر حبراً على ورق، شأنه في ذلك شأن بروتوكول كيوتو وقرارات مؤتمرات القمة العشرة التي عقدت على مستوى رؤساء الدول؟

إن البلدان المتقدمة النمو ستمنح بلدان العالم الثالث هذا العام ٥٣ مليار دولار في شكل مساعدة إئتمانية رسمية. ومقابل ذلك، ستقبض منها فوائد لتغطية الدين الخارجي تربو على ٣٥٠ مليار دولار، وسيكون ديننا الخارجي قد نما بحلول نهاية العام. تُرى هل يعتقد الدائنون أن هذا الوضع

التعددية. وعلينا أن نثبت أن منظمة كمنظمتنا بإمكانها أن تتصدى بفعالية للأخطار المحدقة بسلامنا وأمننا. وعلينا أن نعيد التفكير في مؤسساتنا التي يجب أن تكون قابلة للاستمرار ماليا وسياسيا. وعلينا أن نكفل أن تكون شرعية مؤسساتنا مستمدة ليس فقط من الإجراءات التي نتخذها والقرارات العادلة التي نصوغها، بل أيضا من كون هذه المؤسسات ديمقراطية بحق وتمثل، قدر الإمكان، توافق آراء عالميا.

كل هذا ممكن، لكنه يحتاج إلى تغييرات تتسم بالشجاعة، وبكل تأكيد الشجاعة على فتح حوار صادق بين المواطنين والبلدان والقارات والحضارات. ومن هنا، نؤيد بالكامل اقتراح الأمين العام المتعلق بإصلاح الأمم المتحدة. وعلينا أن نكون، بحلول الدورة المقبلة لهذه الجمعية قد حققنا أهدافا واقعية ونتائج ملموسة، وأن نكون قد أعدنا تقييم دور مختلف أجهزة الأمم المتحدة ومهام كل منها. ودور مجلس الأمن يكتسي أهمية عظيمة، ويجب العمل على توسيع نطاق تمثيله بغية تأمين الثقة الكاملة في سلطته وشرعيته. وبإمكان الأمم المتحدة أن تؤدي دورا محوريا في صون أمن البشرية وسلمها ورخائها. وسوف تعمل اليونان على تحقيق هذه الغاية، إذا شرفتنا الجمعية بانتخابنا عضوا في مجلس الأمن للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٦.

ويمكنني أن أصرح بكل جدية من زاوية العالم التي أنتمي إليها، بأن آفاق السلام حقيقية. فقد شهدت اليونان خلال القرن الماضي حربين عالميتين، وحربين في البلقان، وحرباً كبرى مع تركيا، ومجاعة، وحرباً أهلية، وأنظمة ديكتاتورية عديدة ومجاهمة مع تركيا حول قبرص. كما أننا غدونا مركزاً رئيسياً لاستضافة اللاجئين من الأزمات، والتطهير العرقي والحروب في منطقة جنوب شرق أوروبا والشرق الأوسط.

الأمم المتحدة والوفاء بولايتها. وإن ما يبذله من جهود حثيثة في سبيل النهوض بالسلم والأمن على نطاق العالم بأسره لجديرة بدعمنا الأكمل.

والواقع، أن الأمم المتحدة مرت هذا العام بإحدى أعسر مراحل تاريخها. فخلال الأزمة العراقية، وضع مواطنو العالم ثقتهم الكاملة في قدرة الأمم المتحدة على التصدي للتهديد المحتمل لأسلحة الدمار الشامل، والمحافظة في الوقت نفسه على السلام وشرعية القانون الدولي. لكن زعماء المجتمع الدولي أخفقوا في التكاتف حول الرأي العام العالمي، مما أفضى إلى اندلاع الحرب. وعلى نحو ما قاله كوفي عنان للجمعية، أدى مذهب جديد يقوم على القوة الإجهاضية والإجراءات الانفرادية إلى التشكيك في تقليدنا العريق المتمثل في توافق الآراء العالمي حول الأمن الجماعي.

ومن قبيل المفارقة أن مواطنينا يتوقعون اليوم من الأمم المتحدة، رغم تلك الأزمة، أن تؤدي دورا أكبر لا أصغر. فسواء كان الأمر يتعلق بالفقر، أو عدم المساواة، أو انتهاكات حقوق الإنسان، أو الإرهاب، أو التلوث أو أسلحة الدمار الشامل، يتطلع العالم إلى قيامنا بدور قيادي نقوم به. إنه يتوقع منا أن نحول الإحساس السائد اليوم بانعدام الأمن إلى فرص للغد. قد يبدو ذلك مهمة شاقة للغاية، لكن تحقيقها أمر ممكن. إنه ممكن اليوم في ظل ما نشهده من وعي متزايد بالحاجة إلى التفكير جديا في حكم عالمي. وهذا الوعي مرتبط بحجم وتعقد القضايا التي يتصدى لها الجنس البشري. وهو مرتبط أيضا بحقيقة أنه في عصر العولمة يمكن لمشكلة ما في ركن آخر من العالم أن تترتب عليها آثار كبرى في منطقتنا من هذه القرية العالمية.

إن شرعية الأمم المتحدة تكمن في صميم هذا النقاش. فإذا ما أردنا أن نقنع الدول الأقوى في العالم بعدم جدوى النهج الانفرادي، علينا أن نبين الفائدة من نهج

حتى يمكن لكل القبارصة أن يعيشوا في وئام وأمن في دولة اتحادية بمواطنة واحدة ودون قوات أجنبية على أراضيها. وفي ١ أيار/مايو ٢٠٠٤، ستكون قبرص عضواً كاملاً العضوية في الاتحاد الأوروبي. ونأمل أن تستخدم خطة عنان أساساً للتفاوض، وأن يتسنى الانتهاء إلى حل، حتى يتمتع السكان القبارصة الأتراك أيضاً بالأمن والرفاه اللذين سيحققهما الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. وهذا أمر ممكن.

إلا أن تلك الجهود المستمرة من أجل السلام في المنطقة لم تكن لتصبح ممكنة لو لم تكن لوضع إطار مستقر ومستدام وصالح للبقاء من القيم، والمبادئ، والرؤى والمصالح المشتركة، وأيضاً الالتزام العميق باحترام حقوق المواطن، ويشمل رؤية، كذلك التي قال عنها "بيريكليس" في خطبته الجنائزية، رؤية خالية من الشك في الآخرين. وذلك الإطار، وتلك الرؤية والقيم المشتركة يمكن تلخيصها في عبارة واحدة: اتحادنا الأوروبي.

منذ خمسين عاماً، كانت أوروبا ممزقة نتيجة حربين عالميتين وعدد لا يحصى من الصراعات الإقليمية. وعن طريق قيمنا المشتركة القائمة على احترام سيادة القانون، والديمقراطية، والحرية والتضامن، تغلبنا على الحروب والحرق، وشهدنا سقوط حائط برلين. واليوم، أصبح الاتحاد الأوروبي نموذجاً للتعددية، ونظام حكم جماعي ينهض بالمصالح المشتركة، ويعالج المشاكل المشتركة لتحالف من الدول الأممية التي تتطلع جميعاً إلى السلام والأمن في إطار اتحاد مشترك. وقد لا تكون لدى أوروبا عصا سحرية يمكن أن تحل بها كل الأزمات، لكننا أثبتنا أن من الممكن أن نبني قارة ديمقراطية مستقرة. وهذه الإمكانية هي التي توحدنا الآن في البلقان، وتبعث على الأمل في علاقات يونانية - تركية، وتكون رؤية مشتركة للقبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك. ويمكن للأمم المتحدة أن تتعلم من تجربتنا وهي تعد للقيام بالإصلاحات الضرورية. إن ما وفره الاتحاد الأوروبي

واليوم، يلوح في منطقة البلقان أمل في أن يغدو السلام دائماً، وأن تزدهر الديمقراطية، وأن يعيش البشر معاً بكرامة بصرف النظر عن انتمائهم الديني أو السياسي أو العرقي. وقد خرجت اليونان وتركيا من مرحلة طويلة من التوتر والشك دامت أكثر من ٤٠ عاماً لم يجر خلالها اتصال يذكر ولا وقعت فيها أية اتفاقات ثنائية. وكادت الحرب تندلع بيننا مرتين خلال العقود الأخيرة. أما اليوم فيمكنني أن أقف أمام الجمعية لأعلن أن اليونان وتركيا صدقتنا على ١٤ اتفاقاً في ميادين تمتد من السياحة إلى الزراعة مروراً بالتعليم والأمن. وقد اتفقنا أيضاً على ١٠ تدابير لبناء الثقة، ونعكف الآن، رغم استمرار وجود خلافات أساسية بيننا بشأن قضايا محددة، على التعاون من أجل معالجة بعض أكثر المسائل إثارة للنزاع والجدل، ظلت تفرق بيننا طيلة عقود.

ومن الأدلة الأخرى على تحسُّن تلك العلاقات أنني بالأمس، وفي هذا المبنى، قدمت مع نظيري التركي، عبد الله غول وفي وقت واحد صكوك تصديقنا على معاهدة أوتاوا لحظر الألغام الأرضية. في قبرص، وهي جزيرة مقسمة بعد غزو تركيا واحتلالها لها في ١٩٧٤، نلمس الرغبة المشتركة في بناء قبرص ديمقراطية موحدة، يمكن فيها للقبارصة الأتراك والقبارصة اليونانيين أن يعيشوا معاً في سلام. وفي نيسان/أبريل الماضي، في أعقاب رفع القيود على الانتقال الحر، انتهز آلاف القبارصة الفرصة لعبور ما يسمى الخط الأخضر ليقابل بعضهم بعضاً، وليدلوا على أن من الممكن لهم أن يتشاطروا مستقبلاً مشتركاً.

ومع ذلك، فإن تخفيف القيود هذا ليس بديلاً عن تسوية شاملة للمشكلة السياسية في الجزيرة. وطوال سنوات، ظلت اليونان تؤيد تأييداً نشطاً جهود الأمين العام لتحقيق تسوية شاملة تتفق مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة والمبادئ التي يقوم عليها الاتحاد الأوروبي، وهي المقررات المشتركة. وتلك القرارات يجب أن تنفذ. ولن نفقد الأمل

الثقافات يؤمل في أن يتمكن من معالجة الصدوع العميقة فيما يتعلق بكيفية رؤية الثقافات المختلفة لعالمنا المتغير. وكرسنا أيضا جهودا كبيرة، خلال رئاسة اليونان، لتعزيز علاقات أوروبا مع العالم العربي. ونأمل أن يظل ذلك الحوار استثمارا في تعزيز السلام والديمقراطية والازدهار، وأداة من أجلها.

لقد تحدى العراق أوروبا في أن تفكر تفكيرا عمليا. وأدركنا أننا لكي نضمن أمن مواطنينا علينا أن نضع سياسات خارجية ودفاعية أقوى. وأخذنا زمام المبادرة خلال رئاستنا لبدء أول استراتيجية أمنية أوروبية. ونعمل الآن على وضع سياسات دفاعية محددة بشكل أوضح وتطوير قدرات عسكرية أكبر، وأخرى لإدارة الأزمات. وفي شهر حزيران/يونيه الماضي، اعتمد الاتحاد الأوروبي استراتيجية الأولى ضد انتشار أسلحة الدمار الشامل، وأيضا خطة عمل مشتركة بشأن الإرهاب. وأعقب هذا بسرعة وضع اتفاق إطاري بشأن أسلحة الدمار الشامل بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة.

وبالمثل، فإن مشاكل مثل الإرهاب، والاتجار غير المشروع بالمخدرات والأسلحة والبشر، وانتشار أسلحة الدمار الشامل، تشير كلها إلى عالم لا يقتصر الصراع فيه على الجبهات الوطنية. ومن المنطقي استخلاص أن تلك المشاكل لا يمكن التصدي لها بالشكل المناسب إلا عن طريق العمل المتعدد الأطراف والسياسات المتعددة الأطراف في قريتنا العالمية. والتنمية المستدامة ستحقق السلام المستدام. لكن السلام المستدام يعتمد أيضا على حرية مواطنينا: حرية الاختيار، والحرية في المشاركة، والتحرر من القمع والتحرر من الخوف ومن التمييز.

إن الديمقراطية تبشر بالأمن، لأن الأمن لا يمكن تحقيقه دون شرعية مؤسساتنا وقراراتنا. لكن الديمقراطية

ليس عصا سحرية. لقد قلنا ببساطة إن أمور الحرب والسلام هامة جدا للبشرية بحيث لا يمكن تركها للزعماء فقط، مهما كانوا عظماء. ولا يمكن تركها للمفاوضين مهما كانوا مهرة. ولا يمكن تركها للزلازل، أو الرؤى النبوية أو التطلعات، مهما كانت أهميتها. إن ما تقوم الحاجة إليه هو بيئة مستقرة مستدامة آمنة من القيم المشتركة، والقانون الدولي، والممارسة والغرغرين المقبولين. وفي إطار تلك البيئة الآمنة، يمكننا وضع خرائط طريق، ومعايير قياسية، ومعالم على الطريق، ومواعيد مستهدفة وأهداف يمكن أن تصبح أدوات قوية وذات مصداقية، على حد سواء، لتسوية الصراعات بالطرق السلمية، ولإنشاء مؤسسات دائمة من الاستقرار والبهجة.

لهذا أصبحت الأمم المتحدة بالغة الأهمية للعراق ولشعبه. ولهذا، فإن الأمم المتحدة والمجموعة الرباعية هاما جدا لتنفيذ خارطة الطريق لحل الصراع الفلسطيني والصراع الأوسع نطاقا في الشرق الأوسط. وإذا كنا قد اختلفنا في أوروبا بشأن وسائل التعامل مع العراق، فإننا لا نزال موحدين في اقتناعنا بأن الأمم المتحدة لها دور حيوي يجب أن تؤديه في عملية إعادة البناء وتحقيق الاستقرار. وفي الحقيقة، أود أن أؤكد أن المأزق الراهن في العراق تذكرة قوية بأن التعاون المتعدد الأطراف حتمي للسلام والأمن العالميين. ولن يكون من الممكن إحلال السلام الدائم في العراق إلا إذا عملنا جميعا معا.

وعندما نشير إلى دور الأمم المتحدة في العراق، فإننا نذكر فقط الحاجة الواضحة لتهيئة بيئة دولية مستقرة يمكن فيها أن تُرعى الحلول وتنضج حتى تستقر المنطقة. وفي هذا السياق يجب أن يكون من الممكن تحقيق قيام دولة فلسطينية بحلول عام ٢٠٠٥، دولة تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل آمنة. وفي هذا السياق أيضا أكدنا تأكيدا كبيرا، أثناء رئاستنا للاتحاد الأوروبي، على أهمية الاشتراك في حوار له مغزى بين

السبل للقيام بهذا هو عن طريق الإنترنت، الذي فتح إمكانيات جذرية جديدة لإعادة تنشيط وإثراء الحوار الديمقراطي. وأنشأنا تجربة عبر الإنترنت خلال رئاستنا للاتحاد الأوروبي تسمى "e-Vote"، وهي مشروع إلكتروني رائد، يمكن للمواطنين أن يشاركوا عن طريقه في مناقشات جارية. وبعد ثلاثة أشهر من الآن، سنجتمع في جنيف للمرحلة الأولى من مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات. وسوف تستضيف اليونان مؤتمرا خاصا بشأن الأمل الذي تحمله معها الديمقراطية الإلكترونية. وأنا أدعو الجمعية كلها إلى الحضور.

وأخيرا، في هذه القرية العالمية، نحتاج أيضا إلى أن تكون لدينا احتفالات عالمية، حتى مع مصاعبنا العديدة، لنحتفل بالإنسانية وبقيمنتنا المشتركة. والألعاب الأولمبية من بين تلك الاحتفالات. وسوف تحظى اليونان بشرف استضافة لقاء عظيم لجمع الشمل بمناسبة دورة الألعاب الأولمبية لعام ٢٠٠٤ في أثينا.

وقد تقدمنا في الجمعية العامة بمشروع قرار موضوعه بناء عالم أفضل ينعم بالسلام من خلال الرياضة والمثل الأعلى الأولمبي. ونريد أن نشجع فكرة أن من الممكن إيجاد سلام دائم من وقفة في الأعمال القتالية. وطالما دافعت الأمم المتحدة وبصفة خاصة الأمين العام عن قيمة التعاون السلمي عن طريق الرياضة. ومنذ عام ١٩٩٣، اتخذت الجمعية بالإجماع ستة قرارات تطالب بعقد هدنة في أثناء الألعاب الأولمبية. ومشروع القرار المذكور، كالمشاريع التي سبقته، يدعو جميع الدول الأعضاء إلى الالتزام بالهدنة الأولمبية، وهي أطول اتفاق سلام في التاريخ القديم. وأحث الجمعية على أن تؤيد مشروع القرار المذكور. فلنؤكد مجدداً التزامنا بروح التعاون السلمي الذي تأسست عليه الألعاب الأولمبية. ولنبعث برسالة رمزية من هذه الهيئة الدولية المعنية بالسلام

لا يمكن فرضها، بل يجب أن تربي وترعرع. وتلك هي المهمة الصعبة التي أمامنا، وهي إنشاء عمليات ديمقراطية عبر وطنية. وهذا يصبح تحديا عالميا لا يمكننا تحمل ثمن تجاهله. ويجب أن يكون ذلك ممكنا، وإلا سنكون دائما فريسة للقوى المتطرفة التي تلجأ إلى العنف، مستغلة في كثير من الأحيان الشعور بالاستبعاد بين مواطنينا، وكثير منهم يحسون بأنهم مستبعدون من الرخاء ومن حقوق الإنسان.

وهذا العام، كانت تلك القوى مسؤولة عن موت مفاجئ لثلاثة من أبطال الديمقراطية. واسمحوا لي بأن أذكر أسماءهم: زوران دينديتش، وسيرجيو فييرا دي ميللو، وأنا لينده. ووفائهم المأساوية تفرض تحديا حاسما على نفس الحرية والديمقراطية اللتين كافحوا بجد دفاعا عنهما. ويجب ألا نسمح لتهديد العنف والتعصب والخوف بأن يأخذ مجتمعاتنا الديمقراطية رهائن. ويجب ألا نسمح لانعدام الأمن بأن يعميها عن الحقيقة البسيطة وهي أن الديمقراطية هي المفتاح لعالم بلا عنف.

والتحدي الذي يواجهنا في قرينتنا العالمية اليوم هو أن نكفل أن يكون لدينا نظام دولي يحكم حكما ديمقراطيا بحق. ويجب أن نسأل أنفسنا أسئلة صعبة. ما مدى تمثيل مؤسساتنا الدولية وقابليتها للمساءلة؟ من الذي يتخذ القرارات بشأن القواعد والإجراءات التنظيمية العالمية؟ ومن الذي ينفذ تلك القرارات؟ ومصالح من تلك التي تخدمها؟ ولماذا يشعر كثير من مواطنينا بالتعاطف مع المظاهرات التي تقع خارج مؤتمرات القمة الدولية؟ وكيف نتعامل مع شعورهم بالأسى وندمجهم في عملية صنع القرارات؟ وإذا أمكننا أن نجد أجوبة مرضية لتلك الأسئلة، فسنكون قد قطعنا طريقا طويلا نحو إحلال فرص الغد محل انعدام أمن اليوم.

وبناء على تاريخنا الطويل من الديمقراطية، تلتزم اليونان بدعم وتطوير ممارسات ديمقراطية جديدة. وأحد

المهم أن تضع الدول الأعضاء خلافاتها جانباً وتعزز المنظمة بوصفها قوة قادرة على حشد الدول، كبيرها وصغيرها، حول القضايا المشتركة. ولكي تنجح الأمم المتحدة في مهمتها، من المهم أن تحترم جميع الدول الأعضاء الميثاق.

وبالرغم من أن الصراعات في أفريقيا قد تضاءلت عدداً فإنها ما زالت تعذب القارة الأفريقية. فلا يزال القتال دائراً في كثير من المناطق بليريا، على الرغم من وجود ما يشبه السلام في العاصمة مونروفييا. ومن التطورات الجديدة بالترحيب قرار مجلس الأمن إيفاد بعثة لحفظ السلام إلى هذا البلد الذي مزقته الحروب. كما أن عملية السلام في كوت ديفوار ما زالت هشة رغم استمرارها. بل إن انقلاباً عسكرياً قد وقع مؤخراً في غينيا - بيساو. وتدين بوتسوانا هذا الانقلاب أشد الإدانة، فهو يزيد صورة أفريقيا تشويهاً. ونرحب بما جاءت به الأنباء من أن العسكريين في غينيا - بيساو قد وافقوا على تسليم السلطة لإدارة مدنية مؤقتة ريثما تجرى انتخابات في غضون عامين، وذلك من خلال وساطة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

لا تزال تلك الصراعات تستنزف طاقات أفريقيا وتقوض قدرة القارة على التركيز على مهام التنمية واستئصال الفقر التي لا تقل عنها مشقة. وقد خلفت حلقة الحرب والفقر والجوع والمرض المفرغة أهل أفريقيا في حالة من اليأس. فهم يتساءلون عما إذا كان فجر السلام والسكينة الذي اشتد تطلعهم إليه سيشرق قط في هذه الألفية الجديدة. ولا شك أن عجز المجتمع الدولي حتى الآن عن التصرف بحزم لمعالجة تلك الصراعات سيزيد من صعوبة تنفيذ القارة لبرامجها الكبرى، من قبيل الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

ولا يزال الصراع في الشرق الأوسط مثاراً للقلق العميق. فقد أخفقت حتى الآن جميع المبادرات الرامية إلى

من أجل دورة أولمبية يظلمها السلم، وفي نهاية المطاف، من أجل عالم أكثر سلاماً. فلنثبت أن هذا أيضاً شيء ممكن.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لصاحب المعالي الأونرابل الفريق موباتي س. ميرافهي، وزير الخارجية والتعاون الدولي في بوتسوانا.

السيد ميرافهي (بوتسوانا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي بادئ ذي بدء بأن أعرب مرة أخرى للأمين العام ولجميع موظفي الأمم المتحدة عن تعازي حكومتي وشعب بوتسوانا على الهجوم الإرهابي الذي وقع على مقر الأمم المتحدة في بغداد يوم ١٩ آب/أغسطس. ونشعر بالغضب الشديد لوقوع هجوم بهذا الحجم على موظفي الخدمة المدنية، الذين تقتصر مهمتهم في البلد المذكور على مساعدة أهل العراق في إعادة بناء بلدهم. ويشكل مصرع الممثل الخاص سيرجيو فييرا دي ميلو وعدد من معاونيه خسارة حقيقية لأسرة الأمم المتحدة سنظل نشعر بها طويلاً في المستقبل.

هل لي الآن أن أعرب لكم يا سيدي الرئيس عن آيات احترامي وأن أهنئكم على انتخابكم رئيساً للجمعية العامة في دورتها الثامنة والخمسين. وأعدكم بأن يقدم وفدي لكم كل دعم. واسمحوا لي أيضاً بالإعراب عن تقديري لأميننا العام المرز السيد كوفي عنان لقيادته الدينامية للمنظمة، وخاصة لالتزامه الذي لا يتحول بإصلاح الأمم المتحدة. وأؤكد له دعم بوتسوانا الراسخ في اضطلاع مسؤولياته الجسام.

تبدأ الدورة الثامنة والخمسون في وقت يطالنا بتحديات رهيبية لتماسك المجتمع الدولي وللدور الذي تؤديه الأمم المتحدة في صون السلام والأمن الدوليين. فقد شهدنا من فورنا الحرب في العراق التي سببت انشقاكات عميقة وتبادلاً للالتزامات بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ومن

ولا يمكن اعتبار أدائنا في الجهود المبذولة لاستئصال الفقر ناجحاً بأي مقياس من المقاييس. فلا يزال الفقر يمثل سبباً في جبين المحاولات التي يبذلها الجنس البشري للنهوض الاجتماعي الاقتصادي. ولم تتمخض السياسات والاستراتيجيات والبرامج التي تتصدى للحالة عن الأثر المنشود. ويقدر أن ١,٢ بليون نسمة في أنحاء العالم ما زالوا يعانون الفقر، وأن نسبة كبيرة منهم تعيش في أفريقيا. ومن غير المقبول في يومنا هذا أن يظل عدد كبير من الناس فقراء ومهمشين بينما تنفق بلايين الدولارات على الأسلحة وتكنولوجيا الفضاء وغير ذلك من المنجزات في المسعى البشري.

وينبغي أن نتذكر أن هناك صلة ثابتة بوضوح بين الفقر من ناحية وما يشهده العالم من انعدام الاستقرار وانعدام الأمن من ناحية أخرى. فالفقر يولد الاستياء والغضب واليأس. ويشعر الذين يحكم عليهم بالبقاء على هامش المجتمع بأنه ليس لديهم ما يكسبونه بالمشاركة في عملية الحكم الديمقراطية. بل يرون بدلاً من ذلك أنه ليس لديهم ما يفقدونه باستعمال وسائل العنف تعبيراً عن مظلهم، لأن المجتمع الدولي في تصوره لا يعبأ بآلامهم.

وينبغي بعد انقضاء ثلاثة أعوام على اعتماد رؤساء الدول الإعلان بشأن الألفية أن تجري الجمعية العامة تقييماً كاملاً للتقدم المحرز صوب الوفاء بالالتزامات الواردة فيه. وترحب بوتسوانا بتقرير الأمين العام عن تنفيذ إعلان الألفية. ويعتزم وفدي المشاركة بنشاط في المناقشة حول هذا الأمر.

ونحن بحاجة إلى أن نقيس بشكل ملموس ما إذا كانت قد طرأت زيادة على تدفق المساعدة الإنمائية الرسمية. ويلزم أن نقيس ما إذا كانت لدينا القدرة على حشد الموارد المحلية والدولية الكافية للتنمية، بما فيها الاستثمار المباشر

إيجاد تسوية سلمية، بما فيها خارطة الطريق التي تدعو لها اللجنة الرباعية. ومن الشروط المسبقة التي لا يمكن القبول بها في مفاوضات حقيقية القرار الذي اتخذته إسرائيل وآخرون غيرها بالإصرار على تحديد من يتعاملون معه في القيادة الفلسطينية. بل وأسوأ من ذلك أن التهديد بطرد زعيم الفلسطينيين المنتخب ديمقراطياً، السيد عرفات، يمثل وصفاً لمزيد من الصراع الذي يمكن أن تنجم عنه خسائر كثيرة في الأرواح من الجانبين. ومن ثم يجب على كل من يريدون أن يروا السلام يحل في هذه الأرض أن يدينوا هذا التطور.

أما في العراق، فبالرغم من البيانات الرسمية التي تعلن انتهاء القتال، لم ينعم هذا البلد بعد بالسلام. بل نرى بدلاً من ذلك تصعيداً للعنف ومصراع الكثيرين ومنهم بعض جنود التحالف. ومن الواضح أن الحالة تقتضي التدخل من جانب مجلس الأمن لكفالة إعطاء الشعب العراقي الولاية في حكم نفسه، وإسناد دور أكبر للأمم المتحدة، تؤديه في تعمير هذا البلد.

ولدى بوتسوانا اعتقاد راسخ بأن أفضل طريقة لمعالجة مختلف التحديات التي يواجهها المجتمع الدولي اليوم هي في إطار متعدد الأطراف. ولا تزال الأمم المتحدة أولى الهيئات المعنية بتعزيز جدول أعمال السلام. وتعلق البلدان الصغيرة مثل بلدي أملاً كبيراً على الشراكة والتعاون المتعدد الأطراف نظراً لضخامة التحديات التي تواجهها، سواء بمفردها أو في المجموعات الإقليمية الصغيرة التي تنتمي إليها، ولذا ندعو الدول الأعضاء إلى تكريس نفسها من جديد للمثل العليا النبيلة التي تدعو لها المنظمة.

ونحن إذ نوجه طاقاتنا صوب السلام والأمن، يجب أيضاً أن نستمر في التركيز على التحدي المزدوج المتمثل في التنمية واستئصال الفقر. فهذان تحديان يتطلبان حلاً عالمياً ومشاركة نشطة من جميع الدول.

تشاطر أفضل الممارسات والدروس المستفادة في مكافحة وباء فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). وحيث أن بلدي من أكثر البلدان تضرراً بهذه الآفة، فإن حكومتني تولي التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز أعلى الأولويات. ويؤيد وفدي تأييداً تاماً الاستنتاجات التي توصل إليها الفريق التفاعلي الرفيع المستوى المعني بالقضايا الحرجة التي يجب معالجتها فوراً، وهي على وجه التحديد القيادة السياسية؛ ووصم المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بالعار والتمييز ضدهم؛ وأهمية الشراكة العريضة القاعدة؛ وتعبئة الموارد على نطاق كبير جداً. وندعو شركاءنا في التنمية، سواء في الحكومة أو القطاع الخاص، ليغوصوا عميقاً في جيوبهم من أجل دعم جهود البلدان النامية التي تكافح بقوة للوفاء بالتزاماتها المتعلقة بمكافحة هذه الآفة.

وفيما يتعلق بمقترحات الإصلاح التي تقدم بها الأمين العام، فبينما أحرز تقدم بالنسبة لترشيح وظائف الأمانة العامة، لا سيما في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي، لا تزال توجد عقبات هائلة تتعلق بإصلاح مجلس الأمن. ونحن نرى أن الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه قام بكل ما هو ممكن إنسانياً للحصول على نطاق واسع من الآراء، ومحاولة التقريب بين الخلافات التي ظهرت. إلا أنه للأسف لم يحرز تقدم يذكر. ومن الواضح لنا أن هذه المسألة، وهي مسألة ذات أهمية حيوية للمنظمة ككل، لن تحرز أي تقدم ما لم تتوفر الإرادة السياسية لدى بعض الدول الأعضاء الرئيسية. ولا يجوز أن تظل هذه المسألة تتحدى حكمتنا الجماعية بعد عشر سنوات من المداولات. ولا بد من ظهور حل وسط في القريب العاجل، وإلا فإن حكم التاريخ سيكون قاسياً.

الأجنبي وتدفعات رأس المال الخاص. ويلزم أن نقيس ما إذا كنا قد أوجدنا حلاً لأزمة الدين الخارجي. ويلزم أن نقيس المدى الذي وصلنا إليه في إقامة نظام نقدي دولي ونظام تجاري دولي يتسمان بالإنصاف والعدل. وفوق كل شيء يلزم أن نقيس مدى ما حققناه في الحرب العالمية على وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وفي هذا السياق، من المؤسف أن انهيار المحادثات الأخيرة في كانكون بشأن التجارة، التي هي من العوامل الحاسمة في التخفيف من حدة الفقر وفي التنمية.

أشرت في وقت سابق إلى ضرورة أن يعالج المجتمع الدولي مشكلة الفقر مستخدماً جميع الموارد المتاحة له؛ لأن عدم فعل ذلك لن يؤدي إلا إلى زيادة مستوى الإحباط والغضب والشعور بالعجز بين الفقراء، وهذا بدوره سيوفر تربة خصبة للراديكالية والتطرف.

وتدين بوتسوانا بقوة الإرهاب الدولي بجميع أشكاله ومظاهره. فالإرهاب، شأنه شأن الفقر، هو الآن الخطر الأكبر الذي يهدد القواعد الحضارية للمسيرة الدولية. والهجوم الأحقق والمبني الأخير على مكتب الأمم المتحدة في بغداد تذكيرة قوية بأنه حتى موظفي الأمم المتحدة الذين يعملون من أجل خدمة السلام والبشرية ليسوا في مأمن من أعمال الإرهاب. يجب أن ندعم نداء الأمين العام لاعتماد تدابير عاجلة لتوفير الحماية والأمن لموظفي الأمم المتحدة أينما كانوا يعملون. ونعتقد أنه يجب تمكين الأمم المتحدة من القيام بدور محوري في حشد توافق آراء دولي بشأن تدابير لكبح آفة الإرهاب. وفي هذا الصدد، تظل بوتسوانا مستعدة للتعاون بأية طريقة ممكنة مع وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة.

وقد سُرَّ وفدي لعقد جلسة رفيعة المستوى للجمعية العامة في ٢٢ أيلول/سبتمبر من هذا العام للتركيز على

ونحن نرحب بما يبدو الآن أنه توافق بازغ في الآراء حول إعادة تنشيط الجمعية العامة. وقد لاحظ الأمين العام، صواباً، في تقريره، أن الكلمات التي ألقيت في الجمعية العامة كانت مكررة وعقيمة. فجدول الأعمال طويل جداً، وغالباً ما يسفر عن ازدواج للقضايا. ونحن نوافق على الاقتراح الرامي إلى إبقاء جدول الأعمال قصيراً ومركزاً، مع تجميع عدد من المواضيع في مجموعات. وينبغي الاستعاضة عن الكلمات الطويلة بمناقشة أكثر تركيزاً وحوار تفاعلي. ونحن نعتقد اعتقاداً قوياً أن هذه الإصلاحات المتواضعة ستجعل مداوات الجمعية العامة أكثر إثارة لاهتمام ذوي المصالح. وستمكن أيضاً من إجراء مناقشة وافية للقضايا التي لها أهمية حيوية، مما يجعل تنفيذ القرارات التي يتم التوصل إليها أكثر يسراً.

في الختام، أود أن أكرر الإعراب عن التزام بوتسوانا بالأمم المتحدة وبجدول أعمالها. فالأمم المتحدة بالنسبة لنا تجسد إرادتنا الجماعية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٢٥